السياسات الاقتصادية وأداء القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية

د: سيد شوربجي عبد المولى

مقدمة

أهمية البحث:

تسعى حكومة المملكة العربية السعودية دائما إلى النهوض بدور القطاع الخاص من خلال إعادة النظر في بعض الأساليب والسياسات والنظم في الدولة، واتخاذ التدابير والإجراءات الاقتصادية التي تؤدي إلى تزايد فاعلية دور القطاع الخاص، وتمكينه من العمل بحرية ومرونة والمساعدة على الإبداع والتطور، وحث البنوك التجارية على زيادة تسهيلاتها للمشروعات الانتاجية بدلاً من تركيزها على تجارة الاستيراد ثم إجراء المزيد من دراسات فرص الاستثمار التسويقية ودراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات في القطاعات الانتاجية [1].

وفي هذا الصدد تحقق المملكة العديد من الإيجابيات مقابل الاهتمام بالقطاع الخاص، حيث يمكن للدولة أن توجه جهودها ومواردها إلى أهداف اقتصادية محددة أو القيام بنشاطات استراتيجية لا يستطيع القطاع الخاص الاضطلاع بها، إضافة إلى تخفيف الأعباء المالية التي تتكبدها الدولة في تغطية ودعم العجز في المؤسسات العامة الخاسرة مع إيجاد قنوات استثمارية جديدة وما يستتبع ذلك من قيام سوق مالية نشطة وتحسين أداء الخدمات ونوعية المنتجات وخلق التنافس بين القطاعين العام والخاص.

---

* أستاذ الاقتصاد المشارك ـ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

(١) وزارة التخطيط السعودية، الخطة الخمسية الرابعة ١٤٠٥/ ١٤١٠ هـ (٨٥/ ١٩٩٠م).

**** أهم الدراسات التي تناولت فكرة البحث:**

تعددت الدراسات والبحوث التي تناولت دور القطاع الخاص في التنمية بالمملكة، ويعرض الباحث بإيجاز لأهم هذه الدراسات وذلك على النحو التالي:

* " دور القطاع الخاص في التنمية الصناعية بالمملكة العربية السعودية " تناول أهم صور حوافز الدعم والتشجيع للقطاع الخاص في المجال الصناعي، ثم تحليلاً لهيكل وخصائص القطاع الخاص الصناعي والتحديات التي تواجهه [١].

* " دور البنوك التجارية في دعم القطاع الخاص في المرحلة الحالية " وقد ركز هذا البحث على دور السياسة النقدية والائتمانية في تشجيع ودعم القطاع الخاص بعيداً عن بقية السياسات الاقتصادية الأخرى [٢].

* دراسة حول الوضع الراهن للقطاع الخاص ودوره في الاقتصاد السعودي، تضمنت هذه الدراسة جانبا ميدانيا كبيرا لعينة من ٢٢٦ مؤسسة قطاع خاص تختص بالطاقة الانتاجية المستغلة في القطاع الصناعي [٣]

* دراسة حول خصائص الشركات المختلطة بالقطاع الخاص الصناعي في المملكة تناولت خصائص الشركات المتعددة الجنسيات ودورها في التنمية ونمط الإدارة فيها [٤].

* الدور المتنامي للقطاع الخاص السعودي في تنمية وبناء الاقتصاد المتنوع " ضمن اللقاء السنوي الثامن لجمعية الاقتصاد السعودي، تناول هذا البحث الدور المنتظر للقطاع الخاص خلال خطة التنمية السادسة ودوره في برامج التوازن الاقتصادي والتخصيص، ودور الغرف التجارية في دعم النشاط الاقتصادي الخاص [٥].

---

(١) د. السيد أحمد عبدالخالق، دور القطاع الخاص في التنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية، مجلة كلية الحقوق جامعة المنصورة، ابريل ١٩٩١.

(٢) الدار السعودية للخدمات الاستشارية، إدارة الأبحاث، الرياض، ١٤٠٩ هـ.

(٣) الغرفة التجارية، الرياض، ١٩٨٦.

(٤) د. عايدة سيد خطاب، خصائص الشركات المختلطة بالقطاع الخاص السعودي، مجلة العلوم الإدارية جامعة الملك سعود، المجلد ١٢، ١٤٠٧ هـ (١٩٨٧) ص ٣١٩.

(٥) مجلس الغرف الصناعية والتجارية، الرياض، ورقة مقدمة للقاء السنوي الثامن لجمعية الاقتصاد السعودي، مايو ١٩٩٤.

* تطوير القطاع الخاص والسياسات الملائمة لتأدية الدور المنوط به في خطط التنمية، المؤتمر الثالث لرجال الأعمال السعوديين.

* المؤتمر الرابع لرجال الأعمال السعوديين [نحو أفضل السبل لزيادة مساهمة العمالة السعودية في القطاع الخاص، الرياض، يونيو ١٩٨٩م (١٤٠٩هـ) تناول العديد من الدراسات، من بينها مساهمة القطاع الخاص السعودي في تشغيل العمالة الوطنية، وتحقيق الاستخدام الأمثل لموارد وإمكانات القطاع الخاص من أجل إقامة البنيان الإنتاجي المتنوع.

* المؤتمر الثاني لرجال الأعمال السعوديين بالرياض عام ١٩٨٥ [من أجل مساهمة أفضل للقطاع الخاص في التنمية] تناول مجموعة من المطالب المستقبلية لدفع نشاط القطاع الخاص.

**** الجديد الذي سيتناوله الباحث (أهداف البحث):**

ـ انعكاسات المتغيرات الدولية والتطورات الاقتصادية العالمية على أداء القطاع الخاص السعودي.

ـ دور السياسات الاقتصادية ومجموعة التدابير والاجراءات التي تشجع أداء القطاع الخاص أي التركيز على العوامل الداخلية المؤثرة في نشاط هذا القطاع.

ـ الربط بين دور وأهداف السياسات الاقتصادية في المملكة ودعمها للقطاع الخاص مع ما تم تحقيقه من أهداف ليتسنى إدخال التعديلات المناسبة واستشراف السياسات الاقتصادية الجديدة.

**** المجال الزمني للبحث:**

تتضمن الدراسة الفترة الزمنية ١٣٩٠ ـ ١٤١٥ هـ (١٩٧٠ـ١٩٩٥) التي شهدت خمسة خطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

**** منهجية البحث:**

يتبع الباحث أسلوب التحليل التاريخي، حيث ستتم المقارنة والتحليل للتطورات الحالية في نشاط القطاع الخاص السعودي منسوباً إلى فترات بداية التخطيط الاقتصادي.

**** خطة البحث:**

تتكون الدراسة من مقدمة وثلاثة فصول، نوجزها فيما يلي:

الفصل الأول: (تمهيدي) بعنوان " خصائص الاقتصاد السعودي ومكانة القطاع الخاص "، يتناول الباحث في المبحث الأول منه تطور الاقتصاد السعودي وخصائصه، ثم مكانة القطاع الخاص في السياسة الاقتصادية السعودية، ويتناول المبحث الثاني التطورات الاقتصادية العالمية وتأثيرها على أداء القطاع الخاص.

وفي الفصل الثاني: يناقش الباحث السياسات والتدابير والاجراءات الاقتصادية من جانب الدولة لزيادة فاعلية دور القطاع الخاص السعودي، وقد تم التركيز فيه على مجموعة من السياسات الاقتصادية الحيوية، مثل السياسة النقدية والائتمانية، والسياسة الاستثمارية، والسياسات الصناعية والزراعية.

أما الفصل الثالث والأخير: فيتناول الدراسة والتحليل لتطور الأداء وفاعلية القطاع الخاص في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، ويشتمل هذا الفصل على ثلاثة مباحث: يتناول الأول مدى مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي ورأس المال الثابت والاستثمارات، ويختص المبحث الثاني بدراسة أهم التطورات في الأنشطة المختلفة للقطاع الخاص السعودي ويعالج المبحث الثالث والأخير الصعوبات والتحديات التي تواجه القطاع في أداء دوره مع استشراف للسياسات الاقتصادية الجديدة التي ترفع من كفاءته وأدائه.

الفصل الأول: تمهيدي

خصائص الاقتصاد السعودي ومكانة القطاع الخاص:

في بداية هذا الفصل التمهيدي الذي يمثل خلفية رئيسية لهذه الدراسة يجدر أن نعطي نبذة مختصرة عن خصائص الاقتصاد السعودي، ومكانة القطاع الخاص في السياسة الاقتصادية للمملكة، ثم أثر التطورات الاقتصادية العالمية على أدائه، وإن كان هدف الدراسة الأساسي: دراسة وتحليل السياسات الاقتصادية وأثرها في دور القطاع الخاص

السعودي، أي أن الباحث كان يمكن أن يكتفي في دراسته الحالية ببيان المؤثرات الداخلية، لكنه أوضح بإيجاز بعض المؤثرات الخارجية التي قد يكون كل عامل فيها بحثاً مستقلاً فالتطورات العالمية والمتغيرات المتحددة دولياً ذات تأثير كبير على الأوضاع الاقتصادية السعودية بل العربية والدولية.

المبحث الأول

تطور الاقتصاد السعودي وخصائصه

مر الاقتصاد السعودي بمراحل عديدة في تطوره خلال العقود القليلة الماضية، ففي مرحلة ما قبل التخطيط التنموي اتسم بالبدائية المطلقة التي تشكل الزراعة والرعي العماد الرئيسي لاقتصاد الدولة بالإضافة إلى بعض أنواع التجارة وخدمات الحجاج وبعض الصناعات البسيطة التي تمثل النشاط الرئيسي لسكان المنطقة الغربية، إضافة إلى صيد الأسماك في المنطقة الشرقية، وذلك قبل اكتشاف البترول، وكانت إيرادات الحكومة آنذاك تعتمد كلية على مصدر وحيد، وهو الرسم المفروض على الحجاج.

وفي بداية الثلاثينيات الميلادية لم تكن هناك مخصصات مالية مطلقاً للزراعة أو الصناعة، ثم أعقب ذلك إنتاج البترول وتصديره عام ١٩٣٨م، وخلال النصف الأول من الخمسينيات (١٩٥٠ـ١٩٥٥) تم إنشاء مؤسسة النقد العربي السعودي واعتمد الريال عملة رسمية للدولة، ودخل الاقتصادي السعودي مرحلة جديدة من النمو لفترة طويلة، حيث ارتفعت إيراداته من ٤١٠ مليون دولار عام ١٩٦١ إى ١١٥٠ مليون دولار عام ١٩٧١ [١]:

ومن الخصائص الرئيسية للاقتصاد السعودي اعتماده على فلسفة الحرية الاقتصادية التي تتمثل في الاعتراف بالملكية الخاصة والعمل والإنتاج والاستهلاك في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، ومن ثم فتحت الدولة أمامه ـ القطاع الخاص ـ المجالات المتعددة بالتنمية جنباً إلى جنب مع القطاع الحكومي.

وتتبع الدولة أسلوب التخطيط التأثيري الموجه للأنشطة الاقتصادية من خلال تحديد الأطر الرئيسية والأهداف الواجب تحقيقها، وتعيين الوسائل المختلفة لذلك من خلال

---

(١) د. أحمد صالح التويجري، التنمية الاقتصادية والتصنيع في الدول المتقدمة والنامية، التطور الصناعي السعودي كحالة تطبيقه، إدارة الأبحاث الاقتصادية ببنك القاهرة السعودي، جد ١٤١٥ هـ ص ص ٥٦ـ٥٧.

الدعم والحوافز ورسم السياسات والإجراءات والتدابير المختلفة.

كذلك ارتبطت خصائص الاقتصاد السعودي بوفرة الموارد المالية [1] حيث ركزت الدولة في المراحل الأولى للتنمية المخططة على مشروعات البنية الأساسية، وإعداد وتنمية الموارد البشرية، والعناية بالقطاعات الإنتاجية من خلال مضاعفة مخصصاتها المالية وذلك خلال الفترة من ١٣٩٠ ـ ١٤٠٠ هـ (٧٠ـ١٩٨٠م).

وظل الاقتصاد السعودي يعتمد كلية على البترول الذي يساهم فيه بنسبة ٤٦٪ من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية عام ٨٨/ ١٣٨٩ هـ (١٩٦٩).

واتسمت الظروف التي مرت بها المملكة في الفترة من ١٣٩٠ـ١٤٠٣ هـ (١٩٧٠ـ١٩٨٣) بالرخاء والنمو الاقتصادي بفضل الزيادة الكبيرة من الدخل البترولي واتباع أسلوب التخطيط السليم من خلال خطط التنمية التي وضعتها الدولة.

وتميزت هذه الفترة بسياسات اقتصادية رشيدة، منها تشجيع الدولة للقطاع الخاص بتقديم القروض والأجهزة الأساسية والخدمات المعاونة والإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية مما أثر على زيادة النمو الاقتصادي وتغيير هيكل الاقتصاد السعودي وتضاعف نمو القطاع الصناعي، وازداد استخدام الاستثمار المشترك وظهرت الشركات المختلطة أو المتعددة الجنسية.[2]

وتفادياً للتقلبات العنيفة في الأسواق العالمية للبترول والتقلبات الاقتصادية الدولية، بدأت الدولة في تنويع القاعدة الإنتاجية وتوسيعها من خلال الاهتمام بقطاعي الزراعة والصناعة اللذين زادت مساهمتهما في الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٤) من حوالي ١,٢ بليون ريال إلى ٩,١٣ بليون ريال خلال الفترة من ١٩٦٩ إلى ١٩٨٧ بالنسبة للقطاع الصناعي، أما بالنسبة لقطاع الزراعة فقد زادت مساهمته من ٥,٥ خمسة بلايين ونصف بليون ريال إلى ٤,١٨ بليوناً خلال الفترة نفسها في الوقت الذي انخفضت فيه المساهمة النسبية لقطاع البترول من

---

(١) للمزيد حول خصائص الاقتصاد السعودي، راجع د. مصطفى رشدي، مشكلة التضخم في الاقتصاد السعودي، الدار الجامعية بيروت، ١٩٨١، ص ص ١٢ ـ ١٣.
كذلك د. عبيد عبدالله العبيد، اقتصاد المملكة العربية السعودية (نظرة تحليلية) عالم الكتب بالرياض ١٩٩٤.

(٢) د. عايدة سيد خطاب، خصائص الشركات المختلطة بالقطاع الخاص السعودي بالمملكة، مجلة العلوم الإدارية، بجامعة الملك سعود، المجلد ١٢، العدد٢، ١٤٠٧ (١٩٨٧) ص ٣٠٤.

حوالي ٧٠٪ إلى ٣٨٪ [١].

وبنهاية عام ١٩٨٩ ـ انتهت المملكة من خطتها الخمسية الرابعة (١٤٠٥/ ١٤١٠هـ) بالتركيز على التصنيع دعما وتشجيعا بهدف تنويع القاعدة الاقتصادية المحلية من خلال إنشاء المشروعات الصناعية ذات القيمة المضافة العالية، وتشجيع الصناعات الإحلالية لسد احتياجات السوق المحلية.

كما دعمت الدولة إنشاء الصناعات ذات الميزات النسبية في تكاليفها بحيث يمكن تصدير منتجاتها إلى الخارج، بالإضافة إلى دعم المشروعات الصناعية الصغيرة المدعمة للصناعات المتوسطة والكبيرة، ليس ذلك فحسب، بل امتدت الرعاية والتشجيع والدعم لقطاع الزراعة والقطاعات الاقتصادية والخدمية المتعددة في الاقتصاد، واسند للقطاع الخاص تنفيذ العديد من هذه المشروعات.

القطاع الخاص في السياسة الاقتصادية السعودية (نبذة مختصرة)

على الرغم من أن الهدف الأساسي للدراسة الحالية هو تحليل لمساهمة السياسات الاقتصادية في المملكة في تطور أداء القطاع الخاص، فإن الباحث يهدف من هذا العرض المختصر إلى بيان مكانة القطاع الخاص في السياسة والتوجهات الاقتصادية في المملكة وإبراز العلاقة بين خصائص الاقتصاد ودور القطاع الخاص فيه.

فتحقيقا لهدف تنويع القاعدة الاقتصادية والإنتاجية وفرت الدولة وهيأت البيئة التشريعية والتنظيمية التي يعمل في إطارها القطاع الخاص، كما عملت على اكتشاف قدرات وملكات الأفراد بالطريقة التي يرونها محققة للمصالح الخاصة دون تعارض مع المصلحة العامة.

ويتفق اهتمام الدولة بالقطاع الخاص مع أهداف وخصائص الاقتصاد السعودي الحديث، ومن ثم بادرت الدولة إلى الأخذ بفلسفة الحرية الاقتصادية واعتناق مبدأ المنافسة وتوافر الإمكانات المالية التي تساعد على قيام القطاع الخاص بمهامه.

وسنعرض بإيجاز لأهم ما تضمنته الخطط التنموية من أسس تختص بالقطاع الخاص، ففي الخطة الخمسية الأولى (١٣٩٠ـ١٣٩٥ هـ) (٧٠ـ١٩٧٥) اتجهت الدولة إلى تشجيع الاستغلال الأمثل للطاقات الإنتاجية المتوافرة لدى القطاع الخاص وشملت الخطة الثانية ١٣٩٥ـ١٤٠٠ هـ) تشجيع ومساندة نمو النشاط الاقتصادي في كافة المجالات، وتحرير القطاع الخاص من كافة

---

(١) د. السيد أحمد عبدالخالق، دور القطاع الخاص في التنمية الصناعية بالمملكة العربية السعودية، مجلة كلية الحقوق جامعة المنصورة، ابريل ١٩٩١، ص ١١.

القيود التي تعيق نشاطه وفتح المجال واسعاً أمامه بحيث لا يسهم القطاع العام في المشروعات التجارية والإنتاجية إلا إذا ثبت عجز القطاع الخاص عن النهوض بها [١].

وفي الخطة الخمسية الثالثة (١٤٠٠ـ١٤٠٥ هـ) (٨٠ـ١٩٨٥م) أدرج دور القطاع الخاص في الإطار العام للتنمية، كما ركزت الخطة الرابعة [٢] على فتح المجال أمام القطاع الخاص للاشتراك في ملكية وإدارة الصناعات الأساسية التي تقيمها الدولة، كما أتاحت له الفرصة لتشغيل وصيانة بعض المرافق العامة، ووضعت الخطة الخامسة استراتيجيتها على أساس تشجيع رؤوس الأموال الوطنية للمشاركة في الاستثمار المحلي ووضع نظام وقواعد لتمويل بعض برامج ومشروعات التنمية عن طريق الشركات والمؤسسات الخاصة تحت إشراف الدولة وضمانها [٣].

المبحث الثاني

التطورات الاقتصادية العالمية وتأثيرها على أداء القطاع الخاص السعودي: [٤]

أثرت العوامل الخارجية ـ أي سياسات البلاد المتقدمة تأثيرا كبيرا خلال عقود التنمية الماضية على اقتصاديات الدول النامية، فقد أصبحت هذه العوامل واقعاً نافذاً في مشروعات التنمية الوطنية، فممارسة الحماية الجمركية مثلاً تعطل تسويق منتجات البلاد النامية، بل تزيد من عجز موازينها على اختلافها، وكذلك الحال حينما تقوم الدول المتقدمة بتعديل أسعار الصرف أو رفع الفوائد بصورة مفاجئة تعرقل مسيرة الخطط الإنمائية إن لم توقفها في بعض البلدان.

لقد زاد الاهتمام بالتخصصية على أثر التدهور الكبير الذي طرأ على البيئة الاقتصادية العالمية، فالبلاد النامية تواجه عدداً من المشكلات الاقتصادية الحادة منها تدهور التبادل التجاري، وانخفاض أسعار البترول، وارتفاع أسعار الفائدة الدولية الأسمية والحقيقية، وانكماش التدفقات المالية، وتصاعد النزعة الحمائية في البلاد الصناعية. [٥]

---

(١) الخطة الخمسية الثانية، وزارة التخطيط، ص ص ٨٢٠ـ ٨٢٢.
(٢) الخطة الخمسية الرابعة، وزارة التخطيط (٨٥ـ١٩٩٠) ص ١٣٧.
(٣) الخطة الخمسية الخامسة، وزارة التخطيط (١٩٩٠ـ١٩٩٥م) ص ص ٩ـ٢٣.
(٤) سيكون هذا موضوع بحث جديد يتناوله الباحث بالدراسة والتحليل قريباً إن شاء الله.
(٥) د. سعيد النجار، التخصصية والتصحيحات الهيكلية، القضايا الأساسية، ضمن ندوة التخصصية والتصحيحات الهيكلية في البلاد العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ديسمبر ١٩٨٨ ص ١٩.

ونناقش فيما يلي أهم التطورات الاقتصادية العالمية وتأثيرها على أداء القطاع الخاص السعودي وذلك على النحو التالي:

(١) أثر السياسات التجارية للبلدان الصناعية على العديد من القطاعات الحيوية للمملكة العربية السعودية.[١]

نخص من هذه القطاعات صناعة الصلب والبتروكيماويات والنقل حيث الإجراءات الحمائية التي فرضتها دول المجموعة الأوربية على صادرات المملكة من هذه الصناعات، كما زادت الحواجز غير الجمركية من جانب هذه المجموعة بالنسبة لقطاع النقل الجوي من خلال وضع معايير لحماية البيئة مما يؤثر في نهاية الأمر على قدرة القطاع الخاص السعودي على النفاذ إلى أسواق المجموعة الأوربية.

وقد أثرت الحواجز الفعلية والمحتملة من جانب الدول الصناعية في الأداء الاقتصادي للبلدان العربية لاسيما الدول المصدرة.

(٢) أثر تحرير التجارة العالمية على أداء القطاع الخاص:

سيكون لاتفاقية الجات أثر في زيادة إمكانية الوصول إلى الأسواق الأجنبية للسلع والخدمات، كما أن دخول الشركات العملاقة في مجال الخدمات لأسواق الدول النامية ومنافستها غير المتكافئة للشركات الوطنية سيكون له تأثير كبير في دور القطاع الخاص، ويتوقع تخفيض قيمة وحجم التجارة البينية بين الدول النامية ـ مثل الدول العربية والخليجية ـ وذلك بسبب الاتجاه إلى دفع السياسات الاقتصادية نحو التوجه الخارجي، وصولاً إلى خفض التمييز القائم في التجارة الخارجية، وسيواجه القطاع الخاص منافسة حادة في الأسواق المحلية نتيجة تخفيض الرسوم الجمركية، ويتحمل ارتفاع أسعار وارداته من المعدات والآلات والسلع الوسيطة وغيرها من السلع الغذائية المستوردة من دول الاتحاد الأوربي، حيث تتراوح نسبة الزيادة بين ٢٠٪ ـ ٣٠٪ بسبب خفض الدعم على الصادرات من هذه المواد[٢].

(٣) أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على مستقبل أداء القطاع الخاص:

إن الاتجاه المتزايد نحو التكتل الاقتصادي سوف يهيمن بشكل مطرد على انسياب حركة

---

(١) Anne O. Kruger, Prespectives on Trade Development University of Chicago press. 1990. P.184.

(٢) مارجريت كيلي وآخرون، سياسات التجارة الخارجية في الدول الصناعية واثارها على الدول العربية، ضمن ندوة سياسات التجارة الخارجية والبينية للبلاد العربية، صندوق النقد العربي أبو ظبي، ٢٧ـ٢٩ يناير ١٩٩٢، ص ٩٣ـ١٠٤.

التجارة، ويؤثر في نشاط القطاع الخاص في مجال الصادرات والواردات [١].

ويضم العالم اليوم نحو ١٣ تكتلاً اقتصادياً يهدف كل منها إلى زيادة التجارة البينية دون الأخذ في الاعتبار مصالح الدول غير الأعضاء فيه ـ خاصة الدول النامية ـ ونظراً لكبر مساهمات التكتلات في التجارة العالمية فإن تحويل نسبة ـ ولو ضئيلة ـ من التجارة الخارجية إلى دول التكتل سوف ينجم عنه آثار سلبية كبيرة على توزيع وتدفق التجارة الدولية في العالم، وبالأخص بالنسبة للدول النامية التي تعتبر مصدرة للسلع غير الاستراتيجية (السلع ضئيلة التكنولوجيا).

كما سيؤدي هذا الوضع إلى ارتفاع حدة المنافسة الدولية، وعدم القدرة على فتح الأسواق، والحفاظ عليها بكفاءة، هذا وتقوم الجماعة الاقتصادية الأوربية ـ طبقاً لنظام التفضيلات المعمم ـ بتحديد حصة نسبية أو سقف ثابت للبلدان النامية تبعاً للحصة التقريبية المقررة لها، وقد أثر هذا في مقدرة المملكة العربية السعودية وغيرها من دول التعاون الخليجي على تصدير البتروكيماويات لأوربا، وتطبيق الرسوم الجمركية تلقائياً عند تجاوز السقف المقرر للمملكة من الميثانول المصدر إلى دول الجماعة الأوربية والبالغ ٣ آلاف طن، علماً بأن المبيعات الفعلية للمملكة في هذه الدول بلغت حوالي ١٢ ألف طن عام ١٩٨٤ وعليه فإن الرسوم الجمركية التي تدفعها الأقطار العربية الخليجية تتراوح ما بين ٥ , ١٢٪ إلى ٤ , ١٤٪ على صادراتها من المنتجات البتروكيماوية، في حين لاتفرض الجماعة رسوماً مماثلة على وارداتها من البتروكيماويات الأمريكية واليابانية مع أنها تمثل نصف الواردات الأوربية على الأقل [٢].

(٤) تأثير التقلبات الناتجة عن الدورات الاقتصادية والعوامل الخارجية على نشاط القطاع الخاص:

لا يزال القطاع الخاص السعودي يعتمد على الأسواق الخارجية لسد حاجته من المستلزمات الاستهلاكية والرأسمالية، الأمر الذي يجعله عرضة للتقلبات الاقتصادية الحادة التي تحدث خارج حدوده، ويضعف من قدرته على استخدام أدوات وسياسات مالية مهمة في توجيه الاقتصاد الوطني وتحقيق الاستقرار.

---

(١) World Bank, World Development Report. 1990. UNCTAD. Handbook of international trade & Development Statistics,1989.

(٢) د. محمد إبراهيم منصور، النظام التجاري العالمي والقيود المفروضة على الصادرات الصناعية لدول مجلس التعاون الخليجي، ورقة مقدمة للقاء السنوي السابع لجمعية الاقتصاد السعودية بالرياض، ١٠ يونيو ١٩٩٣، ص١٤.

فإعطاء أدوات السياسة المالية مجالاً أوسع للتأثير على النمو والاستقرار الاقتصادي، وتقليل أثر التقلبات الناتجة عن الدورات الاقتصادية والعوامل الخارجية كانخفاض الطلب على صادراته من السلع والمنتجات ــ لا يمكن أن يتحقق إلا بتكامل الجهود في سبيل تنسيق السياسات الاقتصادية ومن أهمها السياسات المالية الرامية إلى تطوير أسواق المال.

إن النمو الاقتصادي السعودي يتطلب وجود قطاع مالي يتميز بالمرونة الكافية والقدرة على الابتكار والتنافس مع المؤسسات المالية الخارجية في المجالات المصرفية والمالية لتجميع المدخرات الوطنية وتوجيهها نحو الاستثمار المحلي، وتحفيز القطاع الخاص للاستثمار بدرجة أكبر داخل الدولة والقيام بدوره الطبيعي في دفع عجلة التنمية الشاملة.

بيد أن الاخفاق في تطبيق السياسات الاقتصادية السليمة يؤدي إلى تسرب المدخرات المحلية، وهذا ما حدث تماماً في العديد من البلدان النامية في السنوات السابقة التي ساهمت السياسات النقدية والمالية فيها في هروب نسبة عالية من مدخراتها إلى العالم الخارجي [1].

(٥) تأثير حركات التحرير الاقتصادي والتخصيصية:

سادت العديد من البلدان العربية والنامية منذ منتصف الثمانينات حركة التحرير الاقتصادي والتخصيصية، وترتب على الاصلاح الاقتصادي في هذه البلدان انتهاء نموذج التنمية القائم على القطاع العام والتخطيط المركزي وسيطرة البيروقراطية على كافة مجالات النشاط الاقتصادي الذي أعطى للقطاع الخاص دوراً هامشياً.

وقد تغيرت هذه الأوضاع بعد عملية التحول نحو نظام السوق والقطاع الخاص، حيث أدى هذا التحول إلى النمو التدريجي للقطاع الخاص وقيامه بجزء متعاظم من الأنشطة التي كانت تقع تحت سيطرة القطاع العام.

(٦) الركود الاقتصادي العالمي:

لقد أخذ العالم يعاني من هذا الركود منذ عام ٨٠/ ١٩٨١ لما لذلك من آثار ضارة على كثير من شركات القطاع العام والخاص، كما كان لفترة التوسع الاقتصادي في البلدان الصناعية عقب الكساد الذي حدث عامي ٨١، ١٩٨٢ أثره الإيجابي على صادرات الدول العربية وإن كان هناك اختلاف في قوة هذا الأثر على أساس أهمية أسواق البلدان الصناعية لكل بلد على حدة، وعلى

---

(1) Guition Manuel, Adjustment and Economic growth: their Fundamental Complementarity" Growth - oriented Adjustment programs, ed by vittorio Corbo, Washington, IMF, 1987.

(مرونة) الطلب بسبب الدخل وخلال الفترة ٨٠ـ١٩٩٠ انخفضت معدلات التبادل التجاري للبلدان العربية المصدرة للبترول بما يقرب من ٤٠٪. (١)

الفصل الثاني

السياسات والتدابير والإجراءات الاقتصادية وزيادة فاعلية دور القطاع الخاص السعودي

تضمنت استراتيجيات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمملكة العربية السعودية مجموعة من الأسس، لعل من أهمها تبني سياسة فتح المجال للقطاع الخاص لمزاولة كثير من المهام الاقتصادية في الدولة على أساس ألا تقوم الحكومة بأي نشاط اقتصادي يمكن أن يؤدي بوساطة القطاع الخاص.

وللقيام بهذه الأنشطة أعطت الحكومة للقطاع الخاص الفرصة للاستثمار والاشتراك في تملك أو ادارة الصناعات الأساسيةالتي تقيمها الدولة بطرح أسهمها للقطاع الخاص وإشراكه إشراكا فعليا في إدارتها وإعطائه فرص التشغيل والإدارة وصيانة بعض المرافق التي تديرها الدولة، شريطة أن تترتب على ذلك منافع حقيقية في تخفيض التكلفة وحس الأداء وتشغيل الخريجين.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل كانت السياسات الاقتصادية والإجراءات والتدابير المختلفة تعمل من أجل قيام القطاع الخاص بمهامه فالسياسة النقدية والائتمانية أتاحت للقطاع الخاص تمويل وارداته من خلال البنوك التجارية مع تقديم القروض والسلفيات، كما قامت الصناديق الإقراضية المتخصصة بدور هام في تمويل القطاع الخاص في المجالات المختلفة كالزراعة والصناعة والإسكان، وأتاحت السياسة التجارية في المملكة صور الحماية الجمركية للإنتاج المحلي للقطاع الخاص، كما أبرمت الحكومة العديد من الاتفاقيات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف لتشجيع صادرات القطاع الخاص، ووضعت الضوابط الخاصة بإنشاء الوكالات التجارية في المملكة.

وتضمنت السياحة الاستثمارية ضوابط اشتراك رأس المال الأجنبي في الاستثمار في المملكة وتقديم الاستشارات وتعريف رجال الأعمال السعوديين والأجانب بمجالات الاستثمار المختلفة، بالإضافة إلى تأمين التجهيزات الأساسية اللازمة للاستثمار المحلي، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المشروعات المشتركة الإقليمية بدول مجلس التعاون.

---

(١) مارجريت كيلي، سياسات التجارة الخارجية ـ مرجع سابق، ص ٧٢.

وركزت السياسات الزراعية والصناعية في المملكة على منح القروض والدعم للقطاع الخاص وقيام الدولة بتنمية القطاعات الخدمية ذات الصلة بقطاعي الزراعة والصناعة من تجهيزات للبنية الأساسية وتنمية الموارد البشرية وتنمية قطاع النقل والمواصلات والتنمية الصحية والاجتماعية والتعليمية.

المبحث الأول

السياسة النقدية والائتمانية وتشجيع القطاع الخاص

للسياسة النقدية والائتمانية في المملكة العربية السعودية دورها في تشجيع القطاع الخاص في العديد من المجالات الحيوية، ونناقش بعضاً منها على النحو التالي:

أولاً: تمويل واردات القطاع الخاص بوساطة البنوك التجارية المحلية:

تقوم البنوك التجارية في المملكة بتمويل واردات القطاع الخاص السعودي ففي عام ١٤٠٦/ ١٤٠٧ (٨٦/ ١٩٨٧) بلغ تمويل واردات هذا القطاع من البنوك التجارية ٥ ,٤٣ مليار ريال ارتفعت إلى ٧ ,٤٨ مليار ريال في العام التالي ٨٧/ ١٩٨٨ بزيادة بلغت نسبتها ١٢٪.

ونظراً لأن نسبة زيادة الواردات الممولة بواسطة البنوك التجارية قد بلغت ضعف نسبة الزيادة من إجمالي الواردات الكلية، فقد أدى ذلك إلى زيادة نصيب الواردات الممولة بوساطة هذه البنوك من إجمالي الواردات من ٦١٪ عام ٤٠٦/ ١٤٠٧ (٨٦/ ١٩٨٧) إلى ٦٥٪ عام ٤٠٧/ ١٤٠٨ (٨٧/ ١٩٨٨) مما يعكس تزايد الاستفادة من الخدمات المصرفية في تمويل الواردات [١].

وقد شهدت التسعينيات الميلادية زيادة كبيرة في واردات القطاع الخاص الممولة بواسطة البنوك التجارية ارتفعت من ٥٥ مليار ريال عام ١٩٩٠ إلى ٧ ,٧١ مليار ريال عام ١٩٩١ بزيادة تصل إلى ٣٠٪ وتفوق هذه النسبة ما تحقق في الورادات الإجمالية من زيادة حيث بلغت الأخيرة ٢١٪ [٢].

وللسياسة النقدية والائتمانية دورها في تمكين القطاع الخاص من الاستفادة بالتمويل المتاح، فقد قامت مؤسسة النقد السعودي بتخفيض نسبة الاحتياطي النظامي لتحرير الموارد النقدية العاطلة التي يمكن توظيفها من قبل البنك حيث الاتجاه نحو التوسع الائتماني للقطاع الخاص

---

(١) مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي لعام ١٤٠٨ هـ (١٩٨٨م) ص ٧٠.
(٢) مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي لعام ١٤١١/ ١٤١٢ هـ (٩١/ ١٩٩٢).

وذلك خلال خطتي التنمية الثانية والثالثة (١٣٩٥/ ١٤٠٥) (١٩٧٥/ ١٩٨٥) [١].

ثانياً: تطور وتحليل حجم مطلوبات البنوك التجارية من القطاع الخاص:

تتضمن مطلوبات البنوك التجارية من القطاع الخاص القروض والسلف والقروض المضمونة والقروض غير المضمونة وسلف الاعتمادات المستندية الخاصة بالواردات والسندات المحسومة والاستثمارات في الأوراق المالية الخاصة.

وتبلغ إجمالي المطلوبات ٦ , ٧٣ مليار ريال عام ١٩٩١ مقابل ٤ , ٦٥ مليار ريال عام ١٩٩٠ بزيادة بلغت ٧ , ١٢٪، شكلت القروض والسلف بأنواعها الثلاثة (قروض مضمونة وغير مضمونة وسلف اعتمادات مستندية) حوالي ٩٢٪ بينماشكلت الاستثمارات نسبة ٦٪ والسندات المحسومة نسبة ٣٪ تقريباً [٢].

وتعزى هذه الزيادة في مطلوبات البنوك التجارية من القطاع الخاص إلى أنه كان لدى هذا القطاع مبادرات ومشروعات تجارية كانت البنوك الممول الرئيسي لهانتيجة لتحسين مركز سيولتها.

ونتيجة لتحسين فرص الاستثمار الداخلية بالمملكة العربية السعودية أعاد القطاع الخاص للمملكة حوالي ٦٣ بليون ريال سعودي تمثل حوالي ١٧ بليون دولار خلال الفترة من (١٤٠٠ إلى ١٤٠٨ هـ) (٨١/ ١٩٨٨) [٣]، هذا بالإضافة إلى تأثير عامل الاستقرار السياسي الذي أكسب المملكة موقعاً جيداً في الاستثمار الأجنبي والمحلي مع ما تتمتع به الدولة من موقع جغرافي يساهم في توطيد العلاقات التجارية بين الشرق والغرب.

ومن صور تشجيع السياسة النقدية للقطاع الخاص السعودي ما تقوم به الدولة من دعم للريال السعودي أمام العملات الدولية الأخرى كالين الياباني والمارك الألماني وما أحدثته هذه العملات من تأثير في أثمان واردات القطاع الخاص من هذه الدول وبخاصة الآلات والمعدات والتكنولوجيا وبعض المواد الأساسية والوسيطة. [٤]

ثالثا: ضوابط نشاط البنوك التجارية السعودية:

فرضت الدولة عدة ضوابط على تصرف وسلوك البنوك التجارية، إذ يحظر نظام مراقبة

---

(١) د. سيد شوربجي، الإدارة الاقتصادية للثروة النقدية بالمملكة العربية السعودية، ١٩٩١، ص ٤٦.

(٢) مؤسسة النقد السعودي، التقرير السنوي ١١/ ١٤١٢ هـ مرجع سابق، ص ٤٩.

(٣) د. هنري توفيق، تدفق رؤوس الأموال العربية إلى الخارج، مجلة التعاون، مجلس التعاون الخليجي، العدد ١٦، ديسمبر ١٩٨٩، الرياض ص٣٤.

(٤) د. سيد شوربجي الإدارة الاقتصادية للثروة النقدية، مرجع سابق، ص ١٠٩.

البنوك التجارية امتلاكها لحصص مباشرة أو في أسهم بالمشروعات الصناعية والزراعية إلا في حدود ٢٠٪ من رأس مالها العامل واحتياطياتها، بما يتيح للفرد إمكانية الحصول على أسهم هذه المشروعات بدلاً من أن تستأثر البنوك بشراء كافة الأسهم.

كما أن التنظيم الجديد لتداول الأسهم قد حظر على البنوك أن تقوم ببيع وشراء الأسهم لصالحها إلا بإذن من اللجنة الوزارية، ونناقش فيما يلي مجموعة من القواعد التي تحكم طريقة أداء البنوك والصيارفة بموجب المرسوم الملكي الصادر في عام ١٣٨٦ هـ (١٩٦٦م) [١].

تلتزم البنوك التجارية في المملكة بالاحتياطي النقدي الذي يودع بخزينة مؤسسة النقد السعودي كنسبة من الودائع تصل إلى ١٢٪ كما يشترط ألا تزيد التزامات أي بنك عن أربع عشرة مرة لرأسماله وإلا فهو يمتنع عن التوسع في التوظيف.

ولا يقل رأس مال أي بنك عن خمسة ملايين ريال، وعلى البنوك التجارية القائمة تعديل رأس مالها بما يتوافق مع هذا القدر في حدود مهلة معينة، وامتناع هذه البنوك عن المضاربات في العملات أو تحويل أرصدة مالية كبيرة إلى الخارج.

وتقضي المادة السابعة من هذا المرسوم بأن على كل بنك الاحتفاظ لدى مؤسسة النقد السعودي في جميع الأوقات بوديعة نظامية لا تقل عن ١٥٪ من التزامات ودائعه ويجوز للمؤسسة تعديل ذلك وفقاً لمقتضيات المصالح العامة بشرط موافقة وزير المالية والاقتصاد الوطني.

وتنتهج السياسة النقدية والائتمانية أسلوب الحد والتقليل من حجم استثمارات البنوك التجارية في الخارج، ومنح المزيد من التسهيلات والقروض اللازمة لمشروعات القطاع الخاص، إضافة للدور الكبير الذي تقوم به الصناديق الإقراضية المتخصصة وما تقدمه لتنفيذ مشروعات القطاع الخاص.

رابعاً: سياسة الصناديق الإقراضية المتخصصة ودورها في تمويل القطاع الخاص:

أخذت الدولة على عاتقها تقديم القروض إلى العديد من الأنشطة الإئتمانية التي يقوم بتنفيذها القطاع الخاص، حيث بلغ إجمالي ما قدمته هذه الصناديق حوالي ١٦٧ بليون ريال خلال الفترة من ١٣٩٩ هـ (١٩٧٩) إلى منتصف عام ١٤٠٨ (١٩٨٨) [٢].

---

(١) د. سيد شوربجي، الإدارة الاقتصادية للثروة .... مرجع سابق، ص ٤١.

(٢) الغرفة التجارية، مركز البحوث، ملامح النمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية، جدة ١٤١٣ هـ (ص٢٦).

وقد شهدت الفترة من ٤٠٨/ ١٤٠٩ إلى ١٢/ ١٤١٣ هـ (٨٧/ ١٩٨٨ ـ ٩٢/ ١٩٩٣) انخفاضاً في إجمالي القروض الممنوحة من الصناديق الإقراضية في المملكة، حيث كانت تقدر بمبلغ ٦٤٢٢ مليون ريال ثم استمرت في الانخفاض إلى أن وصلت إلى ٤٥٤٠ مليون ريال [١].

ومن أهم هذه الصناديق صندوق التنمية الصناعية السعودي، والبنك الزراعي العربي السعودي، وصندوق التنمية العقاري. فبالنسبة للأول تقوم سياسته الإقراضية على مجموعة من الضوابط المالية عند منح القروض للمشروعات الخاصة، ومن أهم هذه الضوابط عدم السماح بتوزيع الأرباح لهذه المشروعات قبل انتهاء السنة الأولى من برنامج التسديد وبعد ذلك لا توزيع لأرباح أكثر من ٢٥٪ من رأس المالي المدفوع، كما يجب ألا يقل رأس المال المستثمر عن ٢٥٪ من تكلفة المشروع، ويسمح بأن يتم سحب التمويل من البنوك التجارية بعد تمويل الصندوق، وأن يتم تسديده قبل قرض الصندوق وتتضمن هذه الضوابط المالية وضوح الحسابات الختامية للمشروعات دون أي غموض [٢].

هذا وتتراوح مدة قروض الصندوق ما بين ٧ـ١٥ سنة للمنشآت الجديدة، ويقوم بتمويل ٥٠٪ من تكلفة الأصول الثابتة ومصاريف التأسيس ورأس المال العامل، ويتقاضى عمولة تبلغ ٢,٥٪ على أصل القرض لمرة واحدة بالنسبة للمشروعات الصناعية الخاصة، في حين يتقاضى صندوق الاستثمارات العامة بوزارة المالية عمولة تبلغ ٤٪ على تمويل المشروعات الصناعية الحكومية، وهذه الرسوم تمثل تكلفة منخفضة تكون في صالح الصناعة من حيث الربحية التجارية، وإن كانت هذه القروض تمثل عبئا على الاقتصاد الوطني حيث يمول كل مشروع صناعي بنسبة ٥٠٪ من إجمالي رأس المال المستثمر. [٣]

وقد بلغ الإجمالي التراكمي للقروض المقدمة من هذا الصندوق حتى نهاية ٤١١/ ١٤١٢ (٩١/ ١٩٩٢) ما يزيد عن ١٤ مليار ارتفعت إلى حوالي ١٨ بليون ريال حتى نهاية ١٩٩٢، ومعظم هذه الصناعات من نوعية الصناعات الصغيرة والمتوسطة كمنتجات إحلالية لمثيلاتها المستوردة ولتصدير الفائض لبعض البلدان العربية، وبخاصة دول الخليج العربية ومصر والأردن [٤] وقد نجحت بعض هذه الصناعات مؤخرا في تصدير منتجاتها لبعض الدول

---

(١) مصلحة الإحصائيات العامة المؤشر الإحصائي، العدد ١٨، ١٩٩٣م، ص ٩٨.
(٢) الغرفة التجارية، مركز البحوث، استثمار رأس المالي الأجنبي في المجال الصناعي، جدة ١٤٠٦ ص ٣٣.
(٣) صندوق التنمية الصناعية السعودي، التقرير السنوي لعام ١٩٩٢.
(٤) مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي لعام ٤١١/ ١٤١٢ (٩١/ ١٩٩٢)، ص ١١٨.

الأفريقية مثل الصناعات الكيماوية والمنتجات المعدنية ومنتجات الزجاج ومعدات النقل.

وللبنك الزراعي العربي السعودي دوره [1] في تقديم القروض والإعانات للمشروعات الزراعية الخاصة، ففي عام ١٤٠٧/ ١٤٠٨ (١٩٨٨/٨٧) بلغت قروضه ٨٤١ مليونا من الريالات، وارتفع إجمالي القيمة التراكمية للقروض التي منحها البنك منذ عام ١٣٨٤ (١٩٦٤ هـ) إلى نهاية عام ١٤٠٨/٤٩٧ (١٩٨٨/١٩٨٧) إلى حوالي ٢٢,٤ مليار ريال، بينما ارتفعت قيمة القروض المقدمة إلى ما يزيد على ألف مليون ريال عام ١٤١١/٤١٠ (١٩٩١/٩٠) وارتفع بذلك الإجمالي التراكمي منذ نشأة البنك وحتى هذا العام إلى حوالي ٢٥ مليار ريال.

هذا وقد تأثرت قروض البنك الزراعي بعوائد الدولة من البترول حيث بلغ حجم القروض المقدمة من البنك الزراعي في عام ١٤١٢/١١ هـ ٧٥٧ مليون ريال مقابل ١٠١٧ مليون ريال في العام السابق أما عام ١٤١٣/١٢ هـ فقد بلغت القروض الزراعية من البنك ٧٧٥ مليون ريال. [2]

وعن حجم الإعانات الزراعية التي قدمها البنك الزراعي يذكر أنها وصلت إلى ٨,٤ مليار ريال عن الفترة من ١٣٩٥/٩٤ (١٩٧٥/٧٤) إلى نهاية ١٤٠٨/٤٠٧ (١٩٨٨/٨٧) ثم ارتفعت إلى ٩,١ مليار ريال بنهاية عام ١٤١١/١٠ هـ (١٩٩١/٩٠) واستحوذت المكائن والمضخات على الإعانات المصروفة من البنك، وتركزت القروض في تمويل المشروعات الزراعية، وحفر الآبار والآلات وأجهزة الري، وتأمين مستلزمات المزارعين وصائدي الأسماك.

أما عن دور صندوق التنمية العقارية في تمويل مشروعات الإسكان للقطاع الخاص فقد بلغ إجمالي ما قدمه عام ١٤٠٨/٤٠٧ (١٩٨٨/٨٧) ٤ مليار ريال، ووصل الإجمالي التراكمي لقروضه حتى نهاية عام ١٤١٢/١١ (١٩٩٢/٩١) ما قيمته ١٠٣ مليار ريال، وكان نصيب القروض الطويلة الأجل منها حوالي ٩٥٪ والباقي للقروض المتوسطة الأجل لتمويل إنشاء الوحدات السكنية الاستثمارية [3].

---

(١) مؤسسة النقد، التقرير السنوي لعام ١٤٠٨، ص ص ٢٢ـ٢٣، التقرير السنوي ١١/ ١٤١٢ هـ ص ص ١٠٦ـ١٠٧.

(٢) مصلحة الإحصاءات العامة، المؤشر الإحصائي، العدد ١٨، ١٤١٣ هـ/ ١٩٩٣م ص ٩٧.

(٣) مؤسسة النقد، التقرير السنوي لعام ١٤٠٨، ص ٢٥، التقرير السنوي ١١/ ١٤١٢ هـ ص ١٣٨.

المبحث الثاني

السياسة التجارية للمملكة وتنشيط دور القطاع الخاص

احتفظت معظم البلدان العربية ببعض الأنشطة التقليدية في مجال الصادرات للمؤسسات التابعة للدولة متخذة شكل احتكارات تجارية في بعض الحالات، واحتكارات إنتاجية في حالات أخرى، وقد أدت هذه القيود إلى تشويه تخصيص الموارد وخلق حواجز تعترض سبيل دخول المصدرين المحتملين في السوق.

وقد أدى تزايد اشتراك الدول في الإنتاج والتجارة إلى دخول رأس المال الأجنبي إلى البلاد في صورة قروض للقطاع العام بدلا من دخوله في شكل استثمار أجنبي مباشر، ونظرا للإنخفاض النسبي في كفاءة استخدام الموارد في القطاع العام فقد أدت هذه السياسات إلى تفاقم مشكلات الصرف الأجنبي وتراكم الديون ومشكلات خدمة الدين [1].

لكل ذلك ترى المملكة العربية السعودية أنه لابديل عن الالتزام بإزالة العراقيل أمام نمو وتوسيع التجارة الخارجية للمملكة، وذلك من خلال وضع الأطر التنظيمية والقانونية المتمثلة في عقد الاتفاقيات التجارية الثنائية والجماعية ومنح المزيد من الإعفاءات الضريبية والجمركية.

كما اتبعت سياسة الحرية الاقتصادية التي تعد سياسة الباب المفتوح في المجال التجاري أحد أهم جوانبها، فالسوق السعودية مفتوحة أمام المنتجات والسلع الأجنبية تقودها قوى العرض والطلب هادفة إلى تحقيق التوازن في المصالح بين المستهلكين والمنتجين والاقتصاد المحلي عامة.

وتقوم السياسة التجارية للمملكة على أساس قيام العلاقات الاقتصادية الدولية مع العديد من المصدرين والمستوردين. بما يتيح لصادراتها ووارداتها المرونة الكافية للحصول على أفضل الشروط التجارية، ورغم ذلك وجد أن التجارة الخارجية للمملكة تتسم بالتركيز الجغرافي، حيث تمثل الدول الآسيوية وغير العربية نسبة ٣٦,٧٪ من إجمالي تجارتها الخارجية، يلي هذه المجموعة دول أوربا الغربية بنسبة تصل إلى حوالي ٣٤٪ فأمريكا الشمالية بنسبة ١٤,٧٪ وذلك خلال الفترة من ١٩٧٦-١٩٩٠.

وتشجيعا لدور القطاع الخاص في قطاع التجارة قدمت الدولة العديد من الامتيازات للنهوض بهذا القطاع ونناقش أهم هذه الامتيازات فيما يلي:

---

(١) مارجريت كيلي وآخرون، سياسات التجارة الخارجية في الدول الصناعية وآثارها على الدول العربية، ندوة سياسات التجارة الخارجية للدول العربية، صندوق النقد العربي أبو ظبي، يناير ١٩٩٢، ص ٧٧.

أولا: الحماية الجمركية وضوابط الإعفاء منها:

عمدت الحكومة السعودية إلى توفير نوع من الحماية الجمركية للسلع المحلية تتراوح بين ١٠٪ ـ ٢٠٪ كرسوم جمركية لبعض منتجاتها مستندة في ذلك إلى ضرورة أن يكون انتاج الصناعات المطلوب حمايتها كافيا لتغطية الجزء الأكبر من احتياجات السوق المحلي، حتى لا تكون زيادة الرسوم الجمركية في ظل عدم كفاية الإنتاج المحلي مجرد عبء على المستهلك، وأن يتمتع الإنتاج المحلي بجودة عالية وبأسعار مناسبة بالمقارنة بالمنتجات المستوردة المنافسة في الأسواق المحلية [١].

وتشترط الدولة أن تكون للصناعة المطلوب حمايتها أهمية خاصة في مجال زيادة الناتج والدخل القومي وخلق فرص عمل للمواطنين، وتقدم فرصا لقيام صناعات أخرى مكملة، كما تشترط أن تكون مدة سريان التعريفة الجمركية خمس سنوات بحيث تكون كافية لتوفير الحماية للصناعة المحلية.

وفي مقابل هذه المزايا يجب مراعاة مصلحة المستهلك، حيث يتم تسعير المنتجات على أساس تكاليف الإنتاج الفعلية مع عائد مجز على رؤوس الأموال المستثمرة وأن تتم مراقبة الأسعار والجودة من قبل الجهات المعنية وألا تكون أسعار المنتج المحلي مرتفعة أكثر من ١٠٪ عن المنتجات المستوردة.

وتمتد صور حماية المنتجات المحلية عند تصديرها إلى الإعفاء من رسوم التصدير وكافة الضرائب الأخرى ويمتد الإعفاء إلى الشركات السعودية من كافة الضرائب عدا الزكاة ٢,٥٪ من الموجودات السائلة، كما تعفى الدولة الشركات المشتركة برأس مال سعودي وأجنبي من ضريبة الأرباح لمدة عشر سنوات من بدء التشغيل. والجدير بالذكر أن الرسوم الجمركية التي تفرضها المملكة تتسم بالتواضع حيث لا يتجاوز حدها الأقصى ٢٠٪ [٢].

أما عن الشركات الصناعية الأجنبية فتخضع لضريبة الشركات التي تتراوح ما بين ٢٥٪ ـ ٤٥٪ بحسب شرائح الأرباح التي تحققها.

ومن صور حماية المنتجات المحلية صدور العديد من المراسيم [٣]، ففي ٧/ ١١/ ١٣٩٦

---

(١) الغرفة التجارية، مركز البحوث، دليل الاستثمار الصناعي، ص ص ٥٩ـ٦٠ وكذلك استثمار رأس المال الأجنبي في المجال الصناعي، الغرفة التجارية بجدة، مرجع سابق، ص ٣٠.

(٢) مؤسسة النقد السعودي، التقرير السنوي لعام ١٩٨٧، ص ص ٣٤ـ٣٥.

(٣) الغرفة التجارية بجدة، دليل الاستثمار الصناعي لعام ١٩٨٦، ص ص ٥٧ـ٥٨.

(١٩٧٦) صدر مرسوم يلزم الإدارات الفنية في الوزارات والمؤسسات والشركات العاملة مع الدولة بإعطاء الأولوية للمنتجات الوطنية متى كانت جيدة.

وفي ٧/ ٤/ ١٩٣٧ (١٩٧٧) صدر المرسوم رقم ١٤/ هـ الخاص بنظام تأمين مشتريات الحكومة، وينص على أن تفضل المصنوعات السعودية على مثيلاتها حتى ولو كانت تقل في المواصفات عن هذه الأخيرة.

وفي العام التالي ١٣٩٨ هـ (١٩٧٨) صدر مرسوم يلزم الشركة أو المؤسسة التي تتعاقد معها الحكومة بشراء المنتجات الوطنية التي تتضمنها القوائم التي تعدها وزارة الصناعة والكهرباء بعد التأكد من جودتها وتوافرها ومناسبة أسعارها.

وصدر الأمر السامي رقم ٧/ ٦٥١/ م في ٣/ ٤/ ١٤٠٥ هـ (١٩٨٥) بالتأكيد على الأجهزة الحكومية بتأمين احتياجاتها من الإنتاج الوطني مع إلزام الشركة العاملة معها بذلك وفقاً للأنظمة والتعليمات الصادرة بهذا الخصوص، هذا وتقوم هذه المراسيم بتأمين السوق والطلب على المنتجات المحلية الذي يشجع في النهاية على الاستثمار الخاص.

ثانياً: الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف وتشجيع صادرات القطاع الخاص:

عقدت المملكة مجموعة من الاتفاقيات التجارية لدعم القدرات التصديرية للقطاع الخاص منها:

أ ـ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة في نطاق مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث تم التحرير الكامل لتبادل السلع ذات المنشأ الوطني بين دول المجلس والسماح بالبيع المباشر لمنتجات الأنشطة الاقتصادية المصرح بها في كافة الدول الأعضاء، مع السماح بممارسة تجارة الجملة والتجزئة لمواطني دول المجلس في كافة الدول الأعضاء.[١]

ب ـ وفي مجال التعاون الاقتصادي العربي انضمت المملكة إلى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية حيث التحرير الكامل من الرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية للمنتجات الزراعية والحيوانية والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية المتبادلة بين الدول العربية. وتطبيقا لهذه الاتفاقية تم اقرار خطة للمفاوضات التجارية لإجراء تحرير مماثل للسلع المصنعة بصورة تدريجية تنتهي بالتحرير الكامل، وتقدمت المملكة إلى هذه المفاوضات في مرحلتها الأولى بقائمة سلعية لمنتجاتها الصناعية التصديرية تشتمل على ٨٦ سلعة[٢].

---

(١) مجلس التعاون الخليجي، الأمانة العامة بالرياض، الاتفاقية الاقتصادية الموحدة.

(٢) صلاح السعيد، الإنتاج المحلي بين الاستهلاك والتصدير، مرجع سابق، ص ٦٣.

جـ ـ قررت المملكة الانضمام إلى مفاوضات النظام الشامل للأفضليات التجارية بين الدول النامية والتي تجري في نطاق منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد) وتقدمت بقائمة سلعية أولية مختارة لصادراتها تضم ٤٧ سلعة.

دـ تشارك المملكة في وضع أسس لتبادل الأفضليات التجارية بين الدول الإسلامية في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي.

ثالثا: تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية الخاصة في الأسواق الخارجية:

واصلت الدولة الرعاية والتشجيع للمشروعات الإنتاجية الخاصة حيث منحت الإعفاءات الجمركية على نطاق واسع لمستلزمات الإنتاج وتوفير الحماية الجمركية للصناعات الناشئة وفق معايير معينة ضد المنافسة الأجنبية غير العادلة وفي حالات الإغراق.

وتبذل الدولة جهودها لمساعدة المنتجات المحلية على اقتحام الأسواق الخارجية بقدرة تنافسية أمام مثيلاتها من السلع المنافسة، وفي هذا الصدد تضمن القرار الوزاري الصادر عن المؤسسة العامة للموانى رقم ٧٤/ ق في (١٩٨٧) تخفيض أجور خدمات الموانى على الصادرات من الصناعات الوطنية بمقدار ٥٠٪، وتضمن القرار الوزاري رقم ٣١/ ١٢٨١ في (١٩٨٨) منح الصادرات فترة سماح من عوائد الأرضية لمدة عشرة أيام ابتداء من اليوم التالي لدخولها الدائرة الجمركية [١].

وتدعيما للسياسة التسويقية الخارجية أنشأ صندوق التنمية الصناعية السعودي قسما خاص للتسويق لتوجيه استثمار المنتجين إلى قنوات التسويق الصحيحة محليا وخارجيا، وحرصت السياسة التجارية للمملكة على توسيع الأسواق الخارجية أمام الصادرات السعودية ونذكر مثالا لتسويق منتجات البتروكيماويات خارجيا، حيث تواجه هذه المنتجات العديد من المصاعب الخارجية المتمثلة في فرض الدول الصناعية رسوم مضادة للإغراق.

ويذكر في الثمانينيات أن طلبت دول الجماعة الأوربية من الكويت والسعودية وليبيا عدم تجاوز سعر أدنى معين لصادرات اليوريا إلى المجموعة الأوربية. وقد قوبل هذا الطلب بالرفض من السعودية وليبيا وتبع ذلك فرض رسوم على واردات المجموعة الأوربية من المملكة كرسم مضاد للإغراق بنسبة ٤٦٪ وعلى الواردات من ليبيا بنفس النسبة، وقد شكلت هذه الرسوم نسبة ١١٪ من صادرات المملكة عام ١٩٨٦ من البتروكيماويات وقد

---

(١) صلاح السعيد، الإنتاج المحلي بين الاستهلاك والتصدير، مرجع سابق، ص ٦٢.

أدت هذه الحواجز الفعلية أو المتوقعة إلى تنويع مراكز التكرير والتوزيع من جانب بعض منتجي البتروكيماويات، فنقلوا جزءا من هذه الأنشطة إلى مناطق بحرية خارج الحدود، مما أتاح لهم منفذاً مأمونا لبعض أو كل منتجاتهم بعيدا عن تدابير الحماية التي طبقتها البلدان المستوردة على المنتجات المكررة والبتروكيماويات، كما قدم التنويع شيئا من الحماية ضد تقلبات الأسعار. (١)

رابعا: ضوابط الوكالات التجارية في المملكة:

تشجيعا للنشاط التجاري الخاص في المملكة وضعت الدولة مجموعة من الضوابط (٢)، أهمها أن يكون الوكيل التجاري سعودياً إذا كان شخصا طبيعيا، وإن كان الوكيل شركة فيجب أن يكون رأسمالها مملوكاً للسعوديين وأن يكون أعضاء مجلس إدارتها ومديروها وأصحاب حق التوقيع المفوض عنها من السعوديين.

ويقتصر نشاط الوكلاء التجاريين داخل الدولة على المواطنين ضماناً للاستقرار في المعاملات وحماية لجمهور المستهلكين ورجال الأعمال الذين يتعاملون مع الوكلاء عن الشركات الأجنبية، ويلتزم الوكيل والموزع بتأمين قطع الغيار التي يطلبها المستهلكون بصفة دائمة وبأسعار معقولة مع تأمين قطع الغيار الأخرى النادرة خلال مدة ٣٠ يوما من تاريخ طلبها.

ويلتزم الوكيل كذلك بالقيام بالصناعة اللازمة للمنتجات بتكاليف مناسبة، وضمان جودة المصنع وبالشروط التي يضعها المنتجون مع مراعاة المواصفات القياسية المعتمدة، ويساءل الوكيل إذا خالف ذلك من قبل رجال الضبط في وزارة التجارة. وقد بلغ عدد الوكالات التجارية المسجلة بالمملكة من قبل وزارة التجارة خلال عام (١٩٩١م) (٣٤٨ وكالة) من مختلف دول العالم وبذلك يصل العدد الاجمالي للوكالات التجارية حتى نهاية عام (١٩٩١) (٣٣٢١ وكالة) منها ١٧,٧٪ وكالة أمريكية يليها الوكالات البريطانية بنسبة ١٥,٨٪، ١٢,٨٪ وكالة ألمانية، ٦,٦٪ وكالة فرنسية ثم الوكالات اليابانية ٦,٣ وتشكل وكالات هذه الدول ما نسبته ٥٩٪ من العدد الإجمالي للوكالات(٣).

---

(١) مارجريت كيلي وآخرين، سياسات التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص ٨٦.

(٢) أحمد منير فهمي، الوكالات التجارية في النظام السعودي، والقوانين العربية، مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية، الرياض، ١٩٨٥، ص ص ٤١ـ٤٥.

(٣) مؤسسة النقد السعودي، التقرير السنوي ١١/ ١٤١٢ (٩١/ ١٩٩٢م) ص ١١٥.

المبحث الثالث

السياسة الاستثمارية في المملكة العربية السعودية

نظراً لما تنعم بـه المملكة من استقرار سياسي واقتصادي بدرجة كبيرة فإن رؤوس الأموال الأجنبية تتسابق على المملكة في شكل مشروعات مملوكة ملكية أجنبية كاملة أو مشروعات مشتركة.

أولا: ضوابط اشتراك رأس المالي الأجنبي في الاستثمار بالمملكة:

نص المرسوم الصادر في ٢/ ٢/ ١٣٩٩ (١٩٧٩) على أن يتمتع استثمار رأس المال الأجنبي في المملكة بنفس كافة الامتيازات والاعفاءات من ضرائب الدخل والشركات الصناعية والزراعية لمدة عشر سنوات للمشروعات المشتركة وخمس سنوات للمشروعات الأخرى شريطة ألا يقل مساهمة رأس المال الوطني عن ٢٥٪ من رأس مال المشروع.

وللمشروعات المشتركة حق الاقتراض من صندوق التنمية الصناعية السعودي إذا كانت الملكية الوطنية تصل إلى ٥٠٪ وتقل نسبة الاقتراض مع انخفاض هذه النسبة، وتقدم الدولة وسائل دعم متعددة ، فمثلاً يحظى قطاع البتروكيماويات بشروط تمويلية ميسرة بما يعادل ٦٠٪ من تكاليف المشروعات الاستثمارية، ١٠٪ من المصادر التجارية العادية، ٣٥٪ مناصفة بالنسبة لكل جانب من الشركاء.

ويستمر الدعم الحكومي لعناصر الإنتاج بأسعار مدعمة مثل الطاقة الكهربائية والمياه وتسمح المملكة لرأس المال الأجنبي بالعمل لديها إذا ما مدها بأحدث الطرق والفنون الإنتاجية المتلائمة مع الظروف البيئية، وتتحدد أهمية وفاعلية رأس المال الأجنبي، بما يمكن إحداثه من تجارب وتحقيق للتوجهات الإنمائية.

ليس ذلك فحسب، بل لابد أن يساهم رأس المال الأجنبي في رفع مستوى الطاقة العملية والتقنية المحلية، ومدى إمكانية خلق التحديات في فنون وأساليب الإنتاج وإقامة الصرح الصناعي على قاعدة داخلية تستمد قوتها من المجتمع السعودي نفسه معتمدة على المواد الخام المحلية.

وترحب الحكومة بدخول رؤوس الأموال والخبرات الأجنبية وتعاونها مع رجال الأعمال السعوديين لإقامة المشروعات المشتركة التي ستفيد في مجالات الإدارة والقدرات الفنية والتسويق العالمي. كما تحرص الدولة على تفادي أية قيود على حركة انتقال الأموال إلى المملكة أو إلى خارجها واحترام ملكيات الأفراد النابعة من تعاليم الإسلام.

ثانيا: تقديم الاستشارات وتعريف رجال الأعمال السعوديين والأجانب بمجالات الاستثمار في المملكة:

أنشأت الحكومة مجموعة من الهيئات الخاصة تقوم بالاستشارات الفنية مثل الدار السعودية للخدمات الاستشارية، ووكالة وزارة الصناعة للشئون الصناعية، وإدارة الإحصاءات الصناعية، ولجنة استثمار رأس المال الأجنبي، والهيئة الملكية للجبيل وينبع ومدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية وغيرها من مراكز البحث. ففي عام ١٣٩٩ (١٩٧٩)[١] صدر مرسوم ملكي بإنشاء الدار السعودية للخدمات الاستشارية للهيئات الحكومية والمؤسسات الخاصة والمستثمرين ورجال الأعمال، وفي ١٩/ ٤/ ١٤٠٩ (١٩٨٩) صدر قرار مجلس الوزراء رقم ٥٥ بشأن تعديل نظام هذه الدار وتمت الموافقة عليه بموجب المرسوم الملكي (١٤٠٩) (١٩٨٩) بحيث تكون الدار مؤسسة عامة تتمتع بالشخصية الاعتبارية وتتبع إداريا وزارة الصناعة والكهرباء وتكون مهمتها إعداد الدراسات الخاصة بالفرص الصناعية الجديدة وبتوسعة المشروعات الصناعية القائمة وإعداد الدراسات التسويقية وتقديم المشورة الفنية للصناعات.

كما أنشأت الحكومة وكالة وزارة الصناعة للشئون الصناعية للقيام بالتنسيق والإشراف على سياسات وبرامج التنمية الصناعية، ووضع إطار العمل اللازم لتطوير وحماية وتشجيع المشروعات الصناعية للقطاع الخاص، والإشراف على حسن تنفيذ استثمار رأس المال الأجنبي، وإصدار التراخيص لجميع الاستثمارات الأجنبية في المملكة، وتأمين التجهيزات الأساسية [٢] كما أنشأت إدارة التراخيص للإحصاءات الصناعية وبنك للمعلومات للقيام بعمليات المسح الحقلية بصفة منتظمة للمشروعات الصناعية المرخصة.

ثالثا: تأمين التجهيزات الأساسية اللازمة للاستثمار المحلي:

في (١٣٩٥) (١٩٧٥م) تأسست الهيئة الملكية للجبيل وينبع بموجب مرسوم ملكي لإنشاء التجهيزات الأساسية اللازمة للصناعات الأساسية والثانوية والمساندة والخفيفة مثل بناء المطارات والموانى والمرافق العامة، وتوفير وسائل الاتصالات السلمية واللاسلكية، وبناء محطات تحلية المياه، واعداد المواقع الملائمة للصناعات وإنشاء كافة المرافق التجارية الضرورية

---

(١) مركز البحوث، استثمار رأس المال الأجنبي في المجال الصناعي، الغرفة التجارية جدة، ط١، ربيع أول ١٤٠٦ هـ ص ٥٧.

(٢) الدار السعودية للخدمات الاستشارية، ملامح ومؤشرات عن النشاط الاقتصادي في المملكة، ١٩٩٠، ص ص ٦٩-٧٠.

والمدارس والمستشفيات.

وفي العام التالي (١٣٩٦) (١٩٧٦) صدر مرسوم ملكي بإنشاء الشركة السعودية للصناعات الأساسية التي تعتمد على الموارد والخامات المحلية وبمجرد نضجها واستمرار نشاطها باعت الشركة في عام (١٤٠٤) (١٩٨٤) جزءا من اسهمها إلى المستثمرين السعوديين ومواطني دول الخليج العربي تشجيعا للاستثمار الخاص واشتراك القطاع الخاص في تمويلها.

كما تأسست المؤسسة العامة للبترول والمعادن بموجب المرسوم الملكي رقم ٢٥ في (١٣٨٢) (١٩٦٢م) لتحويل الاقتصاد السعودي من اقتصاد يعتمد على مصدر واحد للدخل إلى اقتصاد تتعدد فيه مصادر الدخل، ويشترك فيه الاستثمار الحكومي والخاص معا. وتشجيعا للبحث العلمي للأغراض التطبيقية أنشأت الدولة بموجب المرسوم الصادر في (١٤٠٦) (١٩٨٦م) مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية للتعاون مع الأجهزة المختصة لتحديد الأولويات والسياسات الوطنية في مجال العلوم والتقنية لخدمة التنمية الصناعية والزراعية والتعدينية [١].

رابعا: السياسات والمؤسسات اللازمة للمشروعات الإقليمية للقطاع الخاص السعودي:

أكدت الإتفاقية الاقتصادية الموحدة الموقع عليها من قبل أعضاء مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١ والتي أصبحت سارية المفعول في عام ١٩٨٣ ـ أكدت تشجيع القطاع الخاص في الدول الأعضاء وفقا للمزايا النسبية والجدوى الاقتصادية.

وقد اهتمت حكومة المملكة بالتضافر مع حكومات الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي بتشجيع مشاركة القطاع الخاص في المشروعات المشتركة الحالية والمستقبلية من خلال مجموع السياسات والإجراءات التالية: [٢]

١ـ إنشاء منطقة حرة بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون عام ١٩٨٣ وإعفاء المنتجات الزراعية والحيوانية والمعدنية للدول الأعضاء من الرسوم الجمركية والضرائب المماثلة والسماح بتصدير المنتجات الوطنية إلى دول أخرى مباشرة دون الحاجة إلى تعيين وكيل محلي.

٢ـ تسهيل المرور العالمي للمنتجات دون تحمل أية رسوم.

---

(١) الدار السعودية للخدمات الاستشارية، ملامح ومؤشرات النشاط، مرجع سابق، ص ٧٢.

(٢) محمد فرج الخطراوي، التخصيصية والمشروعات الإقليمية العامة المشتركة في دول مجلس التعاون ضمن ندوة (التخصصية الهيكلية) صندوق النقد العربي، ١٩٨٨.

٣ـ إقامة وحدة جمركية محدودة بواسطة اعتماد تعريفة خارجية تتراوح بين ٤ـ٢٠٪ ومنح أفضليات موحدة للمنتجات ذات المنشأ الوطني.

٤ـ السماح للمواطنين وللمؤسسات وللشركات بإقامة مشروعات في عدد من القطاعات في أي من الدول الأعضاء.

وبالرغم من كل الجهود التي بذلها مجلس التعاون الخليجي لإيجاد بيئة أفضل لزيادة استثمارات القطاع الخاص في المشروعات المشتركة فيما بين دول المجلس، فمازالت هناك قيود عديدة تعترض ذلك نذكر منها مايلي:

* الاختلافات في ترتيبات الحوافز والإعانات المقدمة إلى المؤسسات الوطنية والمشروعات المشتركة.

* عدم وجود قانون موحد ملزم للاشتثمارات الأجنبية في الدول الأعضاء.

* التقدم البطيء في التنفيذ الفعلي للاتفاقية الاقتصادية الموحدة واستراتيجية الاستثمار المشتركة.

* عدم وجود إطار قانوني وإجرائي لربح الشركات وشركاء مؤسسات مماثلة على الصعيدين الوطني والإقليمي.

* الافتقار إلى المعلومات عن الأسواق وعن الشركاء المحتملين.

وتفاديا لمثل هذه المعوقات، وللنهوض بدور القطاع الخاص الخليجي بعامة والسعودي بخاصة، يتطلب الأمر وضع سياسات ملائمة واقرار آليات فعالة وأدوات للاستثمار واتخاذ تدابير كافية من شأنها التوسع في المشروعات المشتركة:

(أ) السياسات والتدابير الملائمة للنهوض بدور القطاع الخاص، وذلك من خلال التزام حكومات الدول الأعضاء بإقامة وتشغيل مشروعات المرافق العامة والبنية الأساسية التي تربط هذه الدول مع تحديد المؤسسات العامة أو المختلطة القابلة للتحول إلى القطاع الخاص على الصعيد الإقليمي، ومد كل الحوافز والإعانات التي تحظى بها المؤسسات الوطنية إلى المشروعات المشتركة وتأمين سهولة الوصول إلى أسواق دول المجلس، ومنح المعاملة التفضيلية والحوافز فيما يتعلق بحركة انتقال المنتجات عبر الحدود، ووضع إجراءات مشتركة لتشجيع الصادرات مع إعطاء معاملة تفضيلية للمشروعات المشتركة.

(ب) المؤسسات: وبالإضافة إلى المؤسسات القائمة المتعلقة بالمشروعات المشتركة داخل

إطار المجلس ينبغي النظر في المؤسسات الإضافية والتغييرات المؤسسية مثل تحويل مؤسسة الخليج للاستثمار إلى مؤسسة إقليمية للتنمية، وينبغي لمؤسسات القطاع الخاص كالغرف التجارية والصناعية أن تقوم بدور أكثر نشاطاً في تشجيع المشروعات المشتركة هذا بالإضافة إلى إنشاء صندوق مشترك للنهوض بالصادرات على أساس المشاركة يمكنه إصدار ضمانات ووضع ترتيبات للتأمين، وأخيرا إنشاء سوق مشتركة للأوراق المالية تقوم بتسهيل عمليات تقويم رؤوس الأموال الخاصة بالمشروعات الإقليمية.

(ج) تحديد المواقع وتوزيع المشروعات المشتركة أي ما يسمى بالتوازن الإقليمي [1] في مستوى التنمية الاقتصادية والصناعية.

المبحث الرابع

السياسات الصناعية والزراعية ونمو القطاع الخاص

يعد القطاع الزراعي أحد القطاعات الثلاثة التي يعتمد عليها في قيادة التنمية وبناء القاعدة الإنتاجية المتنوعة، ولذلك قامت الحكومة بتنفيذ سياسة زراعية طموحة، وشجعت إنشاء مؤسسات زراعية جديدة بالإضافة إلى المؤسسات القائمة.

وتمثلت أهداف السياسة الزراعية في المملكة في تحقيق معدل واقعي في زيادة الإنتاج الزراعي بأقل التكاليف، وتحقيق تحسن في رفاهية سكان المناطق الريفية ورفع الكفاءة التسويقية للمنتجين الزراعين ثم جذب رؤوس الأموال الخاصة للاستثمار في المجال الزراعي. [2]

وتقوم السياسة الزراعية في المملكة على ما تقدمه الدولة من تشجيع ودعم في إنشاء مشروعات البنية الأساسية كالسدود والقنوات والطرق والكهرباء، والإعانات المقدمة لمستلزمات الإنتاج، وتقديم القروض الميسرة والخدمات الإرشادية، وتوزيع

---

(1) Kyanor, R.S, And Schutg, K.F., Industrial Development. Apractical handbook for planning & implementing Development programmes, Praeger Pub, N.Y., 1973, P.30.

(٢) مجلس الغرف التجارية والصناعية بالمملكة، المؤتمر الثالث لرجال الأعمال السعوديين، ورقة العمل الأساسية في المؤتمر بعنوان (تطوير القطاع الخاص والسياسات الملائمة لتأدية الدور المنوط به في خطط التنمية، ١٩٨٧، الرياض، ص ٤٦.

الأراضي البور لاستصلاحها.

أولا: تطور الدعم المقدم للقطاع الخاص السعودي:

لم يقتصر الدعم الزراعي على المملكة بل أن الدولة الصناعية تدعم قطاعاتها الزراعية عن طريق عدد متنوع من التدابير الحدودية وغير الحدودية، وتشكل مساندة سعر السوق حوالي ٨٠٪ من إجمالي المساعدة المقدمة للزراعة مع تكملة هذه الترتيبات بتدابير حدودية مثل القيود الكمية والرسوم المتنوعة والتدابير المحلية ودعم الصادرات، وقد شكلت تدابير الدعم المعمول بها في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حوالي ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي [1]. فإلى جانب الدعم والقروض المقدمة من البنك الزراعي السعودي للقطاع الزراعي في المملكة تتعدد صور الدعم من العديد من الجهات المختصة الأخرى التي نذكرها فيما يلي:

١ـ دعم الإنتاج الزراعي والحيواني: تقوم المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق بشراء القمح من المزارعين بسعر ريالين للكيلو متضمناً إعانة مالية قدرها ٢٥ , ٠ من الريال للكيلو تتحملها وزارة الزراعة، وهكذا الحال بالنسبة لمحصول الشعير والأرز والذرة والتمور، إذ تكون إعانتها على أساس الإنتاجية لكل منطقة.

٢ـ إعانات عوامل الإنتاج الزراعي وتشمل الآلات الزراعية التي حدد مجلس الوزراء نسبة الإعانة لها بواقع ٤٥٪، و ٥٠٪ للمضخات والمحركات (المرسوم رقم ٥٢ بتاريخ (١٣٩٣) (١٩٧٣)، وتتولى إدارة الأبحاث الزراعية في وزارة الزراعة والمياه بموجب المرسوم رقم ٧٧ (١٣٩٥) (١٩٧٥) عملية ترخيص واستيراد وتسعير وتنظيم علاقات البائع والمشتري، وتقوم إدارة الإعانات الزراعية بحساب قيمة الإعانات قبل تحويلها إلى البنك الزراعي للصرف.

وينظم هذا المرسوم عملية الربح بالنسبة للآلات الزراعية، حيث حددها بنسبة ٢٠٪، ٢٥٪ لقطع الغيار على أساس القيمة (سيف) عند ميناء التفريغ مع تحمل المشتري كافة المصروفات الأخرى كالتفريغ والنقل وغيرها.

وفي (١٣٩٣) (١٩٧٣) حدد القرار الوزاري رقم (٥١٥) الإعانات للأسمدة الكيماوية بواقع ٥٠٪ من التكلفة تدفعها وزارة الزراعة والمياه، ويحدد الربح السنوي، للمستورد للأسمدة بواقع ١٠٪ سيف، وبالنسبة لإعانة العلف فقد حددت على أساس ٥٠٪ من التكلفة (سيف)

---

(١) مارجريت كيلي وآخرون، سياسات التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص ٨٧.

للمستورد في حالة الشراء من الداخل يدفع المشتري ٥٠٪ من سعر البيع، ويتولى البنك الزراعي دفع الباقي (القرار الوزاري ٦٨٨ في (١٣٩٣ هـ) (١٩٧٣م).

أما بالنسبة لمعدات الدواجن فقد حددت على أساس ٣٠٪ من قيمة المعدات عند وصولها لأحد موانى المملكة، وتكون الإعانة ٢٠٪ إذا تم تمويل هذه المعدات بواسطة البنك الزراعي وتطبق نفس الشروط على معدات الألبان [١].

ثانيا: توقيع الاتفاقيات مع الجهات المتخصصة المحلية والدولية:

على النطاق الدولي وقعت المملكة خلال عام ١٩٩١ على اتفاقية للتعاون الفني مع منظمة الأغذية والزراعة العالمية لمدة خمس سنوات وتتعهد المنظمة بموجبها بتقديم المشورة والدعم الفني اللازمين لتطوير قطاع الزراعة والمياه وتقديم خدمات الخبراء والمستشارين والفنيين وشراء المعدات والأدوات الأولية للمشروعات الجديدة مع الإشراف على المشروعات القائمة.

وعلى النطاق المحلي تقوم وزارة الزراعة بالمملكة بتوفير الاعتمادات اللازمة مقابل هذه الخدمات التي يتوقع أن تتكلف ما بين ٨ـ١٠ مليون دولار سنويا [٢].

ثالثا: أسس السياسة الصناعية في المملكة ودعم القطاع الخاص:

أصدرت الحكومة مرسوما في عام ١٣٩٤ (١٩٧٤) يحدد مبادىء السياسة الصناعية لإعطاء القطاع الخاص الفرصة لتحقيق أقصى العوائد الاقتصادية والاجتماعية من برنامج التنمية الصناعية وتضمن هذا المرسوم اعتبار التنافس الحر أساس النشاط الاقتصادي، وإعطاء المؤسسات الصناعية كامل الحرية لتحمل مسئولية تنفيذ المشروعات واختيار أفضلها تحقيقا للربح وأكثرها استيعابا لطاقة السوق وملاءمة لإحتياجات الأسواق مع انخفاض التكلفة وتحديد أسعار المنتجات بحدود معقولة وعادلة لكل الأطراف [٣].

ومن المبادىء الأساسية للسياسة الصناعية في المملكة تحقيق تنمية صناعية إقليمية متوازنة

---

(١) القرار الوزاري رقم ٧٣١ في ٢٩/ ٥/ ١٣٩٤ هـ والقرار رقم ٩٢٤ في ٥/ ٦/ ١٣٩٤ هـ.
(٢) مجلس الغرف التجارية، التقرير السنوي لعام ١٤١٢ هـ مرجع سابق، ص ٤٨.
(٣) الغرفة التجارية بجدة، مركز البحوث، استثمار رأس المال الأجنبي، مرجع سابق، ص ٣٨.

عن طريق إنشاء المراكز والمدن الصناعية في مختلف مناطق المملكة، فقد تم إنشاء العديد من مراكز التدريب المهني والمعاهد الفنية والتدريب على نفقة الدولة.

كما تقوم السياسة الصناعية على أساس توسيع وتعميق صلات المملكة بالتكنولوجيا العالمية الحديثة عن طريق المشاركة الأجنبية للشركات العالمية في رؤوس الأموال أو عن طريق اتفاقيات الإدارة الفنية [1].

ووضعت الدولة سياستها بالنسبة للمشروعات الصناعية الكبيرة الحجم والتي لا يمكن للقطاع الخاص القيام بها بمفرده على أساس أن تتولى إنشاءها، وأن تتيح الفرصة للقطاع الخاص بالمساهمة فيها بحسب إمكاناته مما يعني بدء الدولة تنفيذ سياسة التخصصية تدريجيا من خلال التخلي عن الاستثمار المباشر أو التملك الكامل في المجالات التصنيعية البترولية والتعدينية بما يتمشى مع تطور قدرات وكفاءات القطاع الخاص المالية والإدارية التي اكتسبها في مجال التصنيع [2].

ومن الضوابط التي تحكم السياسة الصناعية في المملكة تجنب اللجوء إلى فرض القيود الكمية، أو طريقة تحديد الأسعار إلا في الحالات التي يثبت فيها فشل الأسلوب التنافسي، وينطبق هذا على السلع التي تتسم طبيعتها بالصفات الاحتكارية.

ولم تدخر المملكة جهدا ولا مالا في سبيل تشجيع القطاع الصناعي، حيث أصدرت العديد من التشريعات الصناعية مثل نظام حماية وتشجيع الصناعات الوطنية عام ١٣٨١ هـ (١٩٦١) ثم أصدرت نظام استثمار رأس المال الأجنبي عام ١٣٨٣ (١٩٦٣م) وتضمن كلا النظامين عدة حوافز للقطاع الصناعي، أهمها تمتع المصانع المرخصة بحق استئجار قطع أرض في المدن الصناعية بإيجار رمزي لمدة ٢٥ عاما قابلة للتجديد، ثم إعفاء واردات المصانع من الآلات والمعدات وقطع الغيار والمواد الخام من الرسوم الجمركية.

بالإضافة إلى تفضيل المشتريات الحكومية للسلع المنتجة محلياً وأخيراً تم إعفاء رأس المال الأجنبي المستثمر في الصناعة من الضرائب لمدة خمس سنوات من بدء الإنتاج، تمت زيادتها إلى

---

(١) د. أحمد صالح التويجري، التنمية الاقتصادية والتصنيع في الدول المتقدمة والنامية، التطور الصناعي السعودي كحالة تطبيقية، سلسلة اصدارات إدارة الأبحاث الاقتصادية والمعلومات، بنك القاهرة السعودي، جدة، ١٤١٥ هـ ص٧٠.

(٢) محمد فرج الخطراوي، التخصيصية والمشروعات الإقليمية العامة المشتركة في دول مجلس التعاون الخليجي، ضمن ندوة السياسات التجارية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، مرجع سابق، ص ٢٣٩.

١٠ سنوات في عام ١٩٨٠.

رابعاً: صور من الدعم والحوافز لحفز القطاع الصناعي بالمملكة:

١) **تقديم الأراضي للمستثمرين وإنشاء المدن الصناعية** في جميع أنحاء المملكة تفادياً لارتفاع الأراضي ونفقاتها الخاصة بتجهيزها بالمرافق الرئيسية فقد قامت حكومة المملكة بإقامة المناطق الصناعية في بعض المدن الكبرى وتأجير الأراضي لأصحاب المشروعات بإيجار رمزي قدره ٨ هللات للمتر المربع في العام بالمقارنة بقيمة المتر مربع في مدينة الرياض خارج المنطقة الصناعية والذي يتراوح ما بين ٤٠٠ ريال إلى ٨٠٠ ريال [١].

وراعت الحكومة السعودية عند إنشاء هذه المدن الصناعية المحافظة على البيئة والمجتمع من التلوث الصناعي فأنشأها بعيداً عن المناطق السكنية للحفاظ على صحة السكان.

كما وفرت الدولة للقطاع الخاص الصناعي الخدمات الأساسية اللازمة لتنفيذ الإنتاج، حيث تقدم الكهرباء بسعر خمسة هللات للكيلووات/ ساعة، والماء بسعر مدعم يصل إلى ٢٥ هللة للمتر المكعب [٢]، بالإضافة إلى توفير الغاز والوقود وشبكات الطرق والمواصلات والاتصالات الحديثة والبنوك والمستشفيات لعلاج العاملين في هذه المصانع.

٢) **تنمية تجهيزات البنية الأساسية اللازمة للتنمية**[٣]: لا يمكن للقطاع الخاص أن ينمو ويزدهر إلا إذا وفرت الدولة وأمنت له البنية الأساسية اللازمة للتنمية الاقتصادية وقد تحملت الدولة عبء هذه التجهيزات، ووفرتها للقطاع الخاص بأسعار مدعومة ويتضح ذلك من حجم مخصصات الإنفاق السنوية بالموازنات العامة للدولة وخلال الفترة من ١٤٠١/ ١٤٠٢ إلى ١٤١١/ ١٤١٢ هـ (١٩٨١ـ١٩٩٢م) حيث بلغ إجمالي المصروفات الحكومية على تنمية وتجهيزات البنية الأساسية ٦٧,٧ مليار ريال وبتحليل الأرقام الواردة بالجدول الخاص بتوزيع المصروفات الحكومية بحسب القطاعات في الميزانية السنوية خلال الفترة المشار إليها سلفاً [٤] يتضح أن

---

(١) د. السيد عبدالخالق، دور القطاع الخاص في التنمية الصناعية بالمملكة العربية السعودية، مجلة كلية الحقوق جامعة المنصورة، أبريل ١٩٩١، ص٣٣.

(٢) يعتمد إنتاج الطاقة الكهربائية الرخيصة على مدخل رئيسي هو الغاز الطبيعي الذي تمتلك منه المملكة احتياطا قدر بنحو ٤١٣٦ مليار متر مكعب في نهاية عام ١٩٨٧ وقد بلغت قدرة التوليد الفعلية للكهرباء خلال العام حوالي ١٤٩٩ ميجاوات، راجع مؤسسة النقد السعودي، التقرير السنوي لعام ١٤٠٨ هـ (١٩٨٨م) ص ١٢٢.

(٣) مؤسسة النقد السعودي، التقرير السنوي لعام ١١/ ١٤١٢ (٩١/ ١٩٩٢) ص ٢٤٠.

(٤) مؤسسة النقد السعودي، تقرير ١١/ ١٤١٢، ص ٢٤٠.

السنوات الأخيرة (النصف الأول من التسعينيات الميلادية) قد شهدت انخفاضا في مخصصات تنمية تجهيزات البنية الأساسية وذلك بسبب استكمال العديد منها خلال الخطط الخمسية الأربع السابقة التي انتهت بعام ١٤١٠ (١٩٩٠م).

٣) تنمية الموارد البشرية: بلغ إجمالي ما انفقته الدولة على هذا القطاع ٢٦٨ مليار ريال خلال الفترة ١٤٠١/ ١٤٠٢ ـ ١١/ ١٤١٢ هـ تضمنت العديد من صور الاهتمام والدعم حيث صرفت إعانات التدريب للعمال المتدربين في الداخل والخارج واهتمت بتحسين ظروف المبتعثين وإنشاء المراكز الفنية والصناعية والكليات التقنية.

وقد أصدرت الحكومة مرسوما رقم ١٦٩٧ في ٣/ ١١/ ١٣٩٦ (١٩٧٦م) يتضمن صرف إعانات التدريب للقطاع الصناعي وأن تتحمل الدولة الأجور الأساسية وتذاكر السفر للمتدرب طوال فترة التدريب الفعلية وأن تدفع ٥٠٪ من الأجر الأساسي للفرد وذلك في حالة التدريب بالداخل أما في حالة التدريب خارج الدولة فتتحمل الدولة كافة تكاليف تدريب العاملين المبتعثين للخارج مع تحمل المنشأة التي يعملون فيها بالداخل ٥٠٪ من أجرهم الأساسي الداخلي في أثناء الدورة التدريبية.

٤) تنمية قطاع النقل والمواصلات: قدمت الحكومة لهذا القطاع حوالي ١٧٦ مليار ريال خلال الفترة من ١٤٠١/ ١٤٠٢ إلى ١١/ ١٤١٢ هـ، وبالنسبة لتطور قطاع النقل في المملكة فقد بلغ إجمالي الطول التراكمي للطرق الرئيسية ٣٣٥٧٦ كيلو مترا بنهاية عام ١٤٠٧/ ١٤٠٨ (١٩٨٨/٨٧) بالإضافة إلى ٥٩٢٢٦ كيلومتر من الطرق الزراعية، كما بلغ عدد المطارات العاملة في المملكة ٢٣ مطاراً وبلغ عدد أرصفة الموانى عام ١٩٨٨ حوالي ١٧٤ رصيفا استقبلت بضاعة تصل إلى ٦٥ مليون طن متري [١].

٥) التنمية الصحية والاجتماعية: إيمانا من حكومة المملكة بضرورة التنمية الصحية والاجتماعية لسكان المملكة وتجهيزهم للعمل فقد قامت بإنشاء أحدث المستشفيات والمستوصفات الصحية وتحملت التمويل الذي بلغ ١٣٠,٣ مليار ريال خلال الفترة ١٤٠١/ ١٤٠٢ ـ ١١/ ١٤١٢ هـ والذي أسفر عن تزايد عدد المستشفيات الحكومية والخاصة من ٧٤ إلى ٢٥٤ مستشفى خلال الفترة ١٣٩٠ـ١٤٠٩ هـ (٧٠ـ١٩٨٩) وارتفع عدد المراكز الصحية من ٥٩١ مركزا إلى ٣٠٢٨ مركزاً وازداد عدد أسرة المستشفيات العاملة في المملكة أكثر

---

(١) د. عبدالرحيم فؤاد، فكرة إقامة منطقة حرة بالمملكة، مجلة التعاون، مجلس التعاون الخليجي بالرياض العدد ٣٢، ١٩٩٣، ص ٨٨.

من أربعة أضعاف ونصف خلال نفس الفترة [1].

وخلال الفترة من ١٤٠٩ إلى ١٤١٤ هـ (١٩٨٩/ ١٩٩٤) حدث تطور في عدد المستشفيات الحكومية من ١٦٢ مستشفى إلى ١٧٤ مستشفى وبلغ عدد الأسرة ١٢٥٩١٨ سريراً وارتفعت إلى ٢٦٩٧٤ سريرا. [2]

*** دور الغرف التجارية والصناعية في تشجيع وحفز القطاع الخاص [3]:**

تسير الغرف التجارية والصناعة السعودية بشكل متوازن مع السياسات الاقتصادية والتدابير والإجراءات التي تساهم في تشجيع وحفز القطاع الخاص من خلال تقديم وتحسين خدماتها لمنسوبيها، ومد جسور التعاون بين رجال الأعمال السعوديين والدوليين، وتقديم الخدمات الهادفة إلى تمكنهم من إدارة برامج الاستثمار ورصد مشكلات القطاع الخاص وتهيئة المناخ الأفضل لتنفيذ الأهداف المرجوة.

وتتضمن أنشطة الغرف التجارية والصناعية دراسة الفرص الاستثمارية، وتكوين الشركات المساهمة والترويج لها، والقيام بالنشاط البحثي والدراسات للمشروعات والمنشآت الاقتصادية المختلفة، بالإضافة إلى إقامة معارض للمنتجات الوطنية وتوفير أماكن دائمة لها من أجل الترويج والإعلان عن هذه المنتجات والتدريب وتنمية القوى البشرية في القطاع الخاص.

الفصل الثالث

تطور الأداء وفاعلية القطاع الخاص في القطاعات الاقتصادية المختلفة

يرجع اهتمام المملكة العربية السعودية بدور القطاع الخاص إلى إمكانية استخدام رؤوس الأموال التي يمتلكها في المشروعات التنموية المحلية وعودة رجال الأعمال السعوديين من الخارج باستثماراتهم.

كما تحقق الدولة من وراء العناية والاهتمام بالقطاع الخاص العديد من المكاسب، وأهمها التخفيف من الضغوط الملقاه على عاتقها في الموازنات السنوية ثم التفرغ للمشروعات الضخمة ذات الصفة الاستراتيجية، كما أن تحفيز القطاع الخاص يؤدي إلى مشاركة الاستثمار الأجنبي معه

---

(١) الغرفة التجارية بجدة، ملامح النمو الاقتصادي .. مرجع سابق، ص ١٨٦.

(٢) مصلحة الإحصاءات العامة، المؤشر الإحصائي، لعام ١٩٩٣م ص ١٥٧.

(٣) للمزيد راجع: نظام الغرف الصادر بالأمر الملكي رقم م/ ٦ في ٣٠/ ٤/ ١٤٠٠ (١٩٨٠م).

في رأس المال في المشروعات الوطنية واستفادة الاقتصاد المحلي من استقدام فنون الإنتاج والتكنولوجيا المتطورة وفتح الأسواق الخارجية أمام المنتجات المحلية.

المبحث الأول

مدى مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي ورأس المال الثابت والاستثمارات

نناقش في هذا المبحث الآثار الإيجابية والتطورات الاقتصادية في نشاط القطاع الخاص السعودي الناتجة عن مجموعة السياسات والتدابير والإجراءات الاقتصادية كالإشراف والتخطيط والرقابة والدعم لهذا القطاع.

أولا: نصيب القطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي:

بلغ الناتج المحلي الإجمالي غير البترولي بحسب الأسعار الجارية في المملكة العربية السعودية ٨٠٥٠ مليون ريال عام ٩٠/ ١٣٩١ هـ (٧٠/ ١٩٧١م) خص القطاع الخاص منه ٤,٧٠٪ انخفضت بعد ذلك إلى ٦٢٪ عام ٩٥/ ١٣٩٦ (٧٥/ ١٩٧٦).

وفي عام ٩٩/ ١٤٠٠ هـ (٧٩/ ١٩٨٠) حقق القطاع الخاص السعودي زيادة في الناتج المحلي الإجمالي غير البترولي من ٧١٧٦١ مليون ريال إلى ١٢١٧٦٧ مليون ريال عام ٤٠٧/ ١٤٠٨ هـ (٨٧/ ١٩٨٨) بزيادة تصل إلى ٩٦,٧٪ خلال هذه الفترة. (١).

كما تظهر الأرقام (٢) ارتفاع الأهمية النسبية لناتج القطاع الخاص إلى ٤٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي وحوالي ٦١٪ من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي وفقا للأسعار الجارية لعام ١٩٨٩.

وترجع هذه الأهمية إلى العوامل التي تهيأت للقطاع الخاص من الاقتصاد الكلي وإلى العوامل الذاتية من داخل القطاع الخاص ككل، وقد ظهر أثر بعض هذه العوامل واضحاً في عودة جزء كبير من الأموال المودعة في الخارج التي يمتلكها هذا القطاع، هذا بجانب إسهام هذا القطاع في عملية التخصيص التي بدأتها الدولة في كثير من المشروعات التعدينية والصناعات الثانوية المساندة في مجال البتروكيماويات.

وبالرغم من أن معدلات النمو السنوية للقطاع الحكومي قد انخفضت من ١٩,٥٪ من عام ٩٠/ ١٩٩١ إلى ٣,٨٪ عام ١٩٩٢ ثم إلى ٣٪ عام ١٩٩٣ فإن القطاع الخاص السعودي

---

(١) الغرفة التجارية بجدة، ملامح النمو الاقتصادي في المملكة، مركز البحوث، مرجع سابق جدول ٥,٦.

(٢) مجلس الغرفة التجارية السعودية، التقرير السنوي لعام ١٤١٢ هـ مرجع سابق، ص ٤٤.

استمر في الحفاظ على وتيرة نمو إيجابية قدرت بـ ٦٪ عام ١٩٩٢، ١,٥٪ لعام ١٩٩٣ مما يكشف عن ضعف علاقة التبعية التامة للنشاط الخاص إلى القطاع الحكومي.

وعن مساهمه القطاع الخاص السعودي في إجمالي الناتج المحلي فقد بلغت ٣٩٪ وذلك عام ١٩٩٢.

ثانيا: نصيب القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت المحلي:

يمثل تكوين رأس المال الثابت المحلي الإجمالي النفقات التي صرفت لزيادة حجم الأصول الرأسمالية الثابتة للاقتصاد، وفي القطاع البترولي السعودي ازداد رأس المال الثابت المحلي الإجمالي الحقيقي من ١,٣ بليون ريال عام ٨٩/ ١٣٩٠ هـ (٦٩/ ١٩٧٠م) إلى ١٣,٣ بليون ريال عام ٤٠٢/ ١٤٠٣ (٨٢/ ١٩٨٣) ثم تراجع إلى ٦,٦ بليون ريال عام ٤٠٧/ ١٤٠٨ (٨٧/ ١٩٨٨).

أما عن نمو رأس المال الثابت المحلي الإجمالي الحقيقي في القطاع غير البترولي فقد بلغ ١٠٩,٧ بليون ريال عام ٤٠١/ ١٤٠٢ (٨١/ ١٩٨٢) مقابل ١,١٣ بليون عام ٨٩/ ١٣٩٠هـ (٦٩/ ١٩٧٠) ثم عاود الانخفاض تدريجيا ليصل إلى ٥٥,٨ بليون ريال في عام ٤٠٧/ ١٤٠٨ هـ (٨٧/ ١٩٨٨).

وهكذا يتضح مما سبق أن معدل النمو في تكوين رأس المال الثابت المحلي الإجمالي في القطاع الخاص (ضمن القطاعات غير النفطية) أعلى منه في القطاع الحكومي، حيث بلغت مساهمة القطاع الخاص فيه ٣٥٪ والقطاع الحكومي ٦٥٪ وذلك عام ٨٩/ ١٣٩٠هـ (٦٩/ ١٩٧٠) وقد تغيرت هذه النسبة لصالح القطاع الخاص في عام ٤٠٥/ ١٤٠٦ هـ (٨٥/ ١٩٨٦) إلى ٥٣٪ ثم إلى ٥٦٪ في العام التالي.

وهكذا يمكن القول أن هناك استمرارية في زيادة تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص من ٤,٥ بليون ريال عام ٨٩/ ١٣٩٠هـ (٦٩/ ١٩٧٠) إلى ٩,٣ بليون ريال عام ٩٤/ ١٣٩٥ (٧٤/ ١٩٧٥) واستمرت الزيادة إلى أن بلغ ٣٤,٩ بليون ريال في عام ٤٠١/ ١٤٠٢ هـ (٨١/ ١٩٨٢) ثم إلى ٤٠,٦ بليون ريال عام ٤٠٤/ ١٤٠٥ (٨٤/ ١٩٨٥) ثم انخفض بعض ذلك إلى ٢٩ بليون ريال عام ٤٠٧/ ١٤٠٨ (٨٧/ ١٩٨٨) في أعقاب الانخفاض الكبير في أسعار البترول وتدني عائداته [١].

---

(١) الغرفة التجارية بجده، ملامح النمو الاقتصادي، مرجع سابق، جدول ٩ ص ٤٦.

وفي إطار القطاعات غير النفطية نجد أن نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت المحلي الإجمالي الحقيقي قد وصلت إلى ٤٨٪ وأن معدل نمو تكوين رأس المال الثابت بالقطاع الخاص قد بلغ ٩ , ٧٪ مقابل ٧٪ للقطاع الحكومي.[١]

ثالثا: نصيب القطاع الخاص السعودي من الاستثمارات:

يكشف هيكل الاستثمار في المملكة خلال سنوات خطط التنمية عن الدور المتزايد للقطاع الخاص في مستقبل التنمية الاقتصادية، فبينما كان النصيب النسبي لاستثمارات القطاع الخاص غير النفطي من إجمالي الاستثمارات يمثل ٢٤٪ عام ١٩٨٠ ارتفع إلى ٤٦ , ٥٪ عام ١٩٨٧، حيث ارتفعت الاستثمارات الخاصة في تلك الفترة من ٢٣ بليون ريال إلى ٣٠ بليون ريال [٢].

وعلى الرغم من أن القطاع الخاص يشكل حاليا ما نسبته ٥٨٪ من الاقتصاد غير النفطي فإنه يمكن القول بأن دوره في الخطط التنموية الأربع السابقة التي غطت الفترة من ١٩٧٠ـ١٩٩٠ كان محدودا، حيث شكلت استثمارات القطاع الحكومي خلال تلك الفترة نسبة تتراوح ما بين ٥٥٪ إلى ٧٥٪ من مجموع الاستثمارات في الاقتصاد الوطني. [٣]

ليس ذلك فحسب، بل إن تمويل الكثير من الاستثمارات التي تولاها القطاع الخاص تم بقروض من الجهات الحكومية رغم تراكم الموجودات المالية للقطاع الخاص، كما أن هذا القطاع لم يستثمر داخل المملكة سوى جزء قليل نسبياً نتيجة لتوافر الموارد المالية الحكومية لتمويل نشاطات القطاع الخاص بالإضافة إلى صغر حجم السوق المحلية النسبي.

ورغم التقلبات العنيفة التي مرت بها أسعار البترول العالمية فقد تمكن القطاع الخاص السعودي، بما يملكه من قدرات، من السيطرة على الموقف، وتمكن الاقتصاد السعودي من السير على طريق الانتعاش والازدهار بفضل تضافر عوامل النمو الذاتي.

وعلى الرغم من الاتجاه الطردي في العلاقة بين اتجاه معدلات الاستثمار في القطاع الحكومي ونظيرها في القطاع الخاص ورغم الانخفاض الذي أصاب الاستثمارات الحكومية في عام ١٤٠٦هـ (١٩٨٦) بنسبة ٣٣٪ فإن النسبة لم تنخفض إلا بمقدار ١٥٪ في استثمارات القطاع

---

(١) مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية، ورقة عمل بعنوان الدور المتنامي للقطاع الخاص السعودي في تنمية وبناء الاقتصاد المتنوع، ضمن اللقاء السنوي الثامن لجمعية الاقتصاد السعودي، مايو ١٩٩٤، ص١١.

(٢) الأمانة العامة لمجلس الغرف التجارية السعودية تحقيق الاستخدام الأمثل لموارد وإمكانيات القطاع الخاص من أجل إقامة البنيان الإنتاجي المتنوع) المؤتمر الرابع لرجال الأعمال السعوديين، جدة، ٢٤/ ٢٦ شوال ١٤٠٩ هـ (١٩٨٩م) ص ٣١.

(٣) خطة التنمية الخامسة، وزارة التخطيط بالرياض، ١٤١٠/ ١٤١٥ هـ (١٩٩٠ـ١٩٩٥).

الخاص الـذي استمر في دفـع عجلـة الاستثمار وبنـاء الطاقـات الإنتـاجيـة ورفع معـدلات التكوين الرأسمالي. (١)

وظل هذا الاتجاه من جـانب القطاع الخاص يتحقق بشكل ملحوظ رغـم استمرار العوامل السلبيـة التي طـرأت على الإنفاق العـام والإقراض ويتضـح ذلـك من ارتفـاع نصيب القطـاع الخاص في إجمالي تكوين رأس المال الثـابت كما أوضحنا سلفا، ويفسر ذلك عـودة جزء كبير من رؤوس الأموال إلى التوطن في استثمارات محلية منتجة.

وقـد جاءت الخطـة الخامسة (٩٠ــ١٩٩٥) لتـؤكد ضرورة التـوسع في استثمارات القطـاع الخاص في المشروعات التنمـوية بمختلف القطاعـات، وتضمنت هذه الخطـة استثمارات إجمالية بنحـو ٣٨٦ ألف مليـون ريال وبنسبـة نمو يتـوقـع أن تصل إلى ٧٪، كما ينتظـر أن يبلغ نصيـب القطاع الخاص في تلك الاستثمارات نحو ١٤٤ ألف مليون ريال تمثل ما قيمته ٣٧٪. (٢)

وعـن الـدور المتميـز للقطـاع السعـودي في جـذب شركـاء غير سعـوديين في المشروعـات الصناعيـة بالمملكـة بلغت مساهمات هـؤلاء الشركاء ٢٢,٨ مليار ريـال وتمثل هـذه المساهمات نسبـة ٤٣٪ من إجمالي التمـويل لهذه المشروعـات، وذلـك بنهايـة عام ١٤٠٨ (١٩٨٨) وتتنـوع جنسيات الاستثمارات الأجنبية للمملكة حيث تأتي أمريكـا الشمالية في مقدمة مجموعات الدول التي دخلت المملكة معها في استثمارات مشتركة، تليها أمريكـا اللاتينية، ثم الدول الآسيوية غير العربية والإسلامية (الصين واليابان) ويليها أوربا الغربية وأهمها ألمانيا.

وفي نهاية شهر ينايـر ١٩٩٠ أسفرت علاقات المملكة الاستثمارية الضخمـة القائمة مع دول العالم عـن إنشاء المشروعات الصنـاعية وغير الصناعيـة المشتركة مـع أطراف عربيـة وأجنبية في المملكة وقد بلغت ١٤٦٢ مشروعـا ويبلغ إجمالي المبالغ المستثمرة فيها ٥٩,٧ مليـار ريال ويبلغ نصيب المشروعات غير الصناعية من جملة هذه المشروعات نسبة ١١,٤٪. (٣)

رابعاً: معايير التشغيل والإنتاجية للقطاع الخاص:

شهدت سنوات الخطة الخمسية الـرابعة ١٤١٠/٤٠٥هـ (١٩٨٥ ـ ١٩٩٠) تطورا كبيرا في الإيـرادات التشغيليـة للقطـاع الخاص السعـودي مـن ٣٦,١ مليـار ريـال عـام ١٤٠٥

---

(١) الغرفة التجارية بجدة، ملامح النمو الاقتصادي، مرجع سابق، جدول (٩).

(٢) خطة التنمية الخامسة، وزارة التخطيط، ١٤١٠/١٤١٥ هـ (١٩٩٠/١٩٩٥م).

(٣) د. عبدالرحيم فؤاد، فكرة إقامة تجارة في المملكة العربية السعودية، مجلة التعاون أمانة مجلس التعاون الخليجي، السنة الثامنة، العدد ٣٢، الرياض، ديسمبر ١٩٩٣ ص ٨٦.

(١٩٨٥م) إلى ٧ , ٣٧ مليار ريال عام ١٤٠٦ (١٩٨٦) بزيادة تصل إلى ٥ , ٤٪ وانخفضت النفقات التشغيلية لهذا القطاع من ٣١مليار ريال عام ١٤٠٥هـ (١٩٨٥) إلى ٣٠ مليار عام (١٤٠٧هـ) (١٩٨٧م) مما يعني ترشيد النفقات ورفع كفاءة استخدام الموارد المتاحة، كما تحسن الوضع بالنسبة للإنتاجية ورفع كفاءة التشغيل، فقد انخفضت نسبة إجمالي النفقات إلى إجمالي الإيرادات ٢ , ٠٪ خلال النصف الأول من عام ١٤٠٦/ ١٤٠٧ (٨٦/ ١٩٨٧) وارتفعت نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي العمالة المستخدمة من ٣ , ٢٢٪ إلى ٣ , ٢٣٪ خلال نفس الفترة، ويكشف هذا التحسن عن حسن استخدام المتاح من الموارد المالية والبشرية وعن خفض نفقات التشغيل.

المبحث الثاني

أهم التطورات في الأنشطة المختلفة للقطاع الخاص السعودي

(١) القطاع المالي والمصرفي:

قام القطاع الخاص السعودي بإعادة جزء كبير من أصوله الخارجية قدرت بنحو ٧ , ٦٢ مليار ريال إلى داخل المملكة، ويستخدم هذا العائد في تعويض النقص في السيولة وتراكم المديونية على هذا القطاع، ويبلغ هذا الرقم ٢٦٪ من إجمالي موجوداته بالخارج، وتساهم عودة هذه الأموال في توسعة الطاقة الإنتاجية والخدمية بالنسبة للقطاع الخاص.

وعن تطور القطاع المصرفي السعودي الخاص، فقد ارتفعت موجوداته من ٣٥ مليون ريال عام ١٩٧٥ إلى ١٧٧ بليون ريال عام ١٩٨٧، وزادت ودائعه من ٩ بلايين ريال إلى ١٣٥ بليونا، وتطورت احتياطياته النقدية من ٤٥ بليون ريال إلى ٨٨ بليون ريال خلال نفس الفترة[١].

وخلال عامي ١٩٩٠، ١٩٩١ حقق القطاع الخاص تطورا في قطاع المال والبنوك، حيث زاد إجمالي ودائعه بالبنوك التجارية بنسبة ٢١٪ عام ١٩٩١ بالمقارنة بالعام السابق كما حدثت زيادة في حجم القروض بنسبة ٣٦٪ ووصل إجمالي الأرباح المحقق إلى ٢٩١٠ مليون ريال بزيادة تبلغ ٣٪ عن عام ١٩٩٠ [٢].

وفي عام ١٩٩٣ حقق القطاع المالي والمصرفي أداء جيدا حيث استمرت الزيادة في حجم

---

(١) د. سيد شوربجي، الإدارة الاقتصادية للثروة النقدية بالمملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص ص ٧٣ ـ ٧٧.

(٢) مجلس الغرف التجارية السعودية، التقرير السنوي لعام ١٤١٢هـ ص ٤٤.

السلفيات والقروض بنسبة ٢ , ١١٪ بالمقارنة بعام ١٩٩٢، وحققت الودائع زيادة بلغت ٢ , ١٠٪ وارتفعت الأرباح المحققة بنسبة تصل إلى حوالي ٢٨٪.

كما شهد النصف الأول من السبعينيات الميلادية انخفاضا في الموجودات الأجنبية للبنوك التجارية من ١١٩ مليار ريال عام ١٩٩١ إلى ٧ , ١٠٩ مليار ريال خلال النصف الأول من عام ١٩٩٢ مما يعكس رغبة البنوك في استخدام المزيد من مواردها لتلبية احتياجات التمويل المحلية[١].

(٢) الهيكل التمويلي للشركات المساهمة السعودية ودور القطاع الخاص:

إن تغطية رؤوس أموال الشركات المساهمة السعودية يوضح ارتفاع الميل للاستثمار، واستمرار النمو في السوق المالية، ونمو دور القطاع الخاص في التنمية، وبناء القاعدة الإنتاجية المتنوعة من خلال استقطاب المدخرات الصغيرة والمتوسطة وفوائض رجال الأعمال بدلا من استثمارها في الخارج.

وقد حقق كثير من الشركات المساهمة السعودية في مجالات الزراعة والصناعة والخدمات أرباحا طيبة، ففي قطاع الزراعة بلغ إجمالي مبيعات ٧ شركات من بين ٨ شركات زراعية (٣ , ١ بليون ريال وجملة الأرباح المحققة ٢٧٠ مليون ريال عام ١٩٩١.

وفي المجال الصناعي حققت ٢٦ شركة أرباحا بلغت ٨ , ٣ بلايين ريال، والأرباح الموزعة ٩ , ١ بليون ريال بنهاية عام ١٩٩١، وفي قطاع الخدمات الخاص تعمل ٢١ شركة مساهمة بلغت إيرادات ١٩ شركة منها ١ , ٤ بلايين ريال وحققت أرباحا تصل إلى ٢٥٪ من إجمالي المبيعات.

وعن مساهمات القطاع الخاص السعودي في رأس مال بعض الشركات الصناعية الحيوية، يذكر أنه في نهاية عام ١٩٨٩ يشارك القطاع الخاص السعودي بحوالي ٣٠٪ من أسهم شركة «سابك» التي يبلغ رأسمالها ١٠ بلايين ريال وحجم استثماراتها ٣٨ بليون ريال، كما تصل مساهمات القطاع الخاص في بعض الشركات الصناعية مثل الشركة الوطنية للبلاستيك نسبة ٩٪، ٣٠٪ من رأس مال الشركة الوطنية للأسمدة الكيماوية، ٥٩٪ من شركة سافكو[٢].

وبنهاية عام ١٩٩٣ بلغ رأس المال المدفوع لـ ٨٩ شركة مساهمة سعودية حوالي ٨ , ٦٤ مليار ريال منها نسبة ٤١٪ تمثل الأسهم المملوكة للحكومة والنسبة الباقية ٥٩٪ للقطاع الخاص، ويمتلك الأجانب منها ٨ , ٣٪، والأفراد السعوديون ٢ , ٥٥٪ وتتضمن هذه الشركات

---

(١) مؤسسة النقد السعودي، التقرير السنوي لعام ١٩٩٢، لعام ١٩٩١، ص١٦.

(٢) الشركة السعودية للصناعات الأساسية (تجربة الشركة السعودية للصناعات الأساسية في تحويل ملكية مؤسسات الإنتاج الصناعي في القطاع العام إلى القطاع الخاص) المؤتمر الثالث للصناعيين في دول الخليج العربي بسلطنة عمان ١٩٩٠، ص٩١.

٣,٣٢٪ لقطاع الصناعة، ٥,١٤٪ لقطاع البنوك، فقطاع الخدمات بنسبة ١٣٪ وأخيرا قطاع الزراعة بنسبة تصل إلى حوالي ٣٪[١].

(٣) تطور التجارة الخارجية للقطاع الخاص السعودي:

تمثل التجارة أهمية كبرى في الاقتصاد السعودي، حيث يمكن من خلال هذا القطاع الرئيسي استخدام فائض الإنتاج المتاح للتصدير والحصول على موارد من النقد الأجنبي لتمويل واردات المملكة من السلعة الاستهلاكية والاستثمارية والوسيطة التي تحتاج إليها عملية التنمية.

فبالنسبة لصادرات القطاع الخاص هناك تزايد في قيمتها حيث زادت بحوالي ثلاثة أضعاف خلال أربع سنوات من ٨٥ـ١٩٨٩، ثم شهدت انخفاضا في عام ١٩٩٠ بسبب تأثرها بحرب الخليج، حيث تشكل صادرات القطاع الخاص السعودي إلى دول الخليج العربية نسبة ٥١٪ ثم الدول العربية بحوالي ٢٠٪ وقد تأثرت كذلك بظروف الحرب الخليجية الأخيرة[٢].

وعن الواردات فإن القطاع الخاص السعودي يستورده بمفرده (٨٥٪) من تجارة واردات المملكة من السلع الرأسمالية وغيرها، ومع التوسع الملحوظ في إنشاء المشروعات الحكومية فإن القطاع الخاص يستورد السلع الرأسمالية والوسيطة من آلات ومعدات ومختلف المنتجات المعدنية والخشبية وغيرها.

وعن مكونات الواردات للمملكة يتضح أن السلع التامة الصنع تشكل نسبة ٥,٦٤٪ خلال الفترة ٨١ـ١٩٩٠ تليها السلع نصف المصنعة بنسبة ٣,٢٩٪ ثم المواد الأولية بنسبة ٣,٥٪ وهذا يعكس طبيعة الاقتصاد السعودي وطبيعة المرحلة التنموية التي تجتازها الدولة، كما يعكس إلى حد كبير التطورات الاقتصادية العالمية والأسواق الدولية التي تتعامل معها المملكة في مجال التجارة الخارجية.[٣]

وخلال نفس الفترة انخفضت واردات القطاع الخاص من ٤,٥٠ مليار ريال إلى أقل من النصف (٣,٢٢ مليار ريال) كما انخفضت نسبة هذه الواردات إلى إجمالي العرض المحلي من ٥,٦١٪ إلى ٣٨٪ ويرجع ذلك إلى التناقص المستمر في إجمالي العرض المحلي بالأسعار الثابتة (الذي يتضمن الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي) مضافا إليه تناقص واردات القطاع الخاص

---

(١) مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية، الدور المتنامي للقطاع الخاص، مرجع سابق، ص١٤.

(٢) عبدالله صالح، دور القطاع الخاص في تنمية الصادرات، ورقة عمل مقدمة للندوة الثالثة لتنمية الصادرات السعودية/ جدة/ ٨ـ٩ رجب ١٤١٢ هـ ص ص ١١ـ١٢.

(٣) د. السيد أحمد عبدالخالق، التجارة الخارجية والتحولات الهيكلية في الإقتصاد السعودي، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية / كلية الحقوق جامعة المنصورة ـ إبريل ١٩٩٣، ص ٤٠١.

من حوالي ٨٢ مليار ريال إلى ٥٨,٧ مليار ريال خلال الفترة ٨١ـ١٩٩٠. [١]

تمثل دول أوربا الغربية الشريك التجاري الأساسي للمملكة في مجال الواردات حيث وصلت نسبة وارداتها من هذه الدول ٤١٪ خلال الفترة ٧٦ـ١٩٩٠ تليها الدول الآسيوية غير العربية والإسلامية بنسبة ٣,٢٨٪ ثم أمريكا الشمالية بنسبة ٤,١٩. [٢]

ويمكن أن تستفيد المملكة من علاقتها التجارية مع أوربا الموحدة، وذلك بشرط القدرة على المنافسة والتفاعل مع السياسة التجارية لدول السوق.

(٤) تمويل مشروعات التوازن الاقتصادي وبرامج التخصيص:

ينتظر أن يساهم القطاع الخاص السعودي في تمويل مشروعات التوازن الاقتصادي بعد الاتفاق عليها مع الشركات الأجنبية العالمية، وبالفعل تم البدء في تنفيذ خمسة مشروعات خاصة بوزارة الدفاع والطيران، تبلغ قيمتها الاستثمارية ١,٧ بليون ريال، وهناك دراسات لتنفيذ مشروعات في مجال قطع الغيار والإلكترونيات والاتصالات وحماية البيئة بالتعاون مع فرنسا وبريطانيا بإجمالي استثمارات تصل إلى ٢٨ مليار ريال. هذا بالإضافة إلى التوسعات في الشركات المساهمة القائمة والجديدة في بناء العديد من المشروعات أو المشروعات المشتركة في المدن الصناعية بالمملكة. [٣]

وعن توقعات الدور المنتظر للقطاع الخاص في التمويل الصناعي يذكر أن الخطة الخمسية السادسة ١٤١٥/ ١٤٢٠هـ (١٩٩٥ـ٢٠٠٠م) تتضمن إجمالي الاستثمارات الصناعية بحوالي ٤٤ بليون ريال، ويتوقع أن يبلغ نصيب القطاع الخاص منها ٢٨,٥ بليون ريال تمثل نسبة ٦٥٪، كما يتوقع أن يصل إجمالي مساهمات القطاع الخاص في العديد من البرامج ـ لا سيما المشروعات المزمع توجيهها نحو التخصيص ـ إلى أكثر من ٧٠ مليار ريال. [٤]

(٥) القطاع الخاص وقطاع التنمية الاجتماعية وتشغيل العمالة:

يساهم القطاع الخاص السعودي في توفير الرعاية الصحية، حيث بلغ عدد المستشفيات الخاصة بالمملكة زهاء ٤٣ مستشفى بنهاية عام ١٤٠٧ (١٩٨٧) بسعة ٥٠١٩ سريرا بالإضافة إلى ٢٧ مستوصفا خاصا، ٦٠٧ عيادة خاصة. [٥]

---

(١) مؤسسة النقد السعودي، التقرير السنوي لعام ١٤١٠/ ١٤١١هـ (٩٠/ ١٩٩١م) جدول ٣ ص ١٤.
(٢) د. السيد أحمد عبدالخالق، التجارة الخارجية....، مرجع سابق، ص ٣٨٩.
(٣) مجلس الغرف التجارية والصناعية بالرياض، الدور المتنامي للقطاع الخاص، مرجع سابق، ص ٢٣.
(٤) الخطة الخمسية السادسة، وزارة التخطيط، ١٤١٥/ ١٤٢٠هـ (١٩٩٥ـ٢٠٠٠م).
(٥) مؤسسة النقد السعودي، التقرير السنوي لعام ١٤٠٨، ص٢٤.

وقد شهدت الفترة من ١٤٠٩هـ إلى ١٤١٤هـ (١٩٨٩ـ١٩٩٤) تطورا كبيرا في عدد المستشفيات الأهلية حيث قفز عددها من ٦١ مستشفى إلى ٧٥ مستشفى زاد عدد الأسرة من ٥٨٧١ سريرا إلى ٧٤٧٧ سريرا خلال الفترة نفسها. (١)

وللقطاع الخاص دوره في المساهمة في إنشاء المدارس ومعاهد التعليم الخاص في المملكة، ويتضح ذلك من تطور أعداد المعاهد والفصول وعدد الطلبة والطالبات الدارسين بها ففي عام ١٤٠٨/١٤٠٩ ارتفع عدد المعاهد التعليمية الخاص من ٣٣ معهداً إلى ٥٤ معهدا عام ١٤١٣هـ، وزادت أعداد الفصول الدراسية من ٤٨٣ فصلا إلى ٧٥٦ فصلا، وزاد عدد الطلاب والطالبات من ٤٠٧١ دارسا إلى ٦٣٥٤ طالبا خلال نفس الفترة. (٢)

وعن مساهمة القطاع الخاص السعودي في تشغيل العمالة السعودية أشارت إحصاءات وزارة التخطيط إلى أن إجمالي العمالة الموظفة بهذا القطاع تصل إلى ٢,٨٥ مليون عامل من إجمالي ٣,٠٣ مليون في الإقتصاد غير النفطي وبنسبة ٨٥٪ وذلك عام ١٩٨٠، وقد ارتفعت هذه النسبة إلى ٨٨٪ عام ١٩٨٥، وتشير إحصاءات مجلس القوى العاملة لعام ١٩٨٦ إلى أنه قد تم استيعاب العاملين في ثلاثة أنشطة اقتصادية رئيسية هي التشييد والبناء، والتجاره، والفنادق والخدمات الاجتماعية، وذلك بنسبة ٧٧٪ من إجمالي العمالة المشتغلة. (٣)

ويساهم القطاع الخاص السعودي في استيعاب الموارد البشرية وإتاحة الفرص لتشغيل وتنمية القوى العاملة، حيث ترتب على زيادة عدد التراخيص للمنشآت الصناعية خلال الفترة ٧٠ـ١٩٨٦ إتاحة المزيد من فرص العمل للعمالة المحلية بمعدل يصل إلى حوالي ٢٥٪. (٤)

ورغم الاهتمام الكبير لخطط التنمية بتشغيل وتدريب العمالة المحلية في الصناعة والدعم المالي لتدريب هذه العمالة من قبل الدولة، وإنشاء العديد من المعاهد الصناعية المتخصصة البالغ عددها ٤٢ معهدا ومراكز التدريب المهني البالغ عددها أيضا ٣٠ مركزا، رغم كل هذه التسهيلات والإمكانات لم تنجح الصناعة الوطنية في جذب العمالة السعودية نحو العمل في القطاع الصناعي للتقليل من الاعتماد على العمالة الوافدة، حيث بلغت العمالة الوطنية الموظفة في القطاع الصناعي الخاص نسبة ١٧٪ من إجمالي العمالة في هذا القطاع. (٥)

---

(١) مصلحة الإحصاءات العامة، المؤشر الإحصائي، مرجع سابق، ١٥٧.
(٢) مصلحة الإحصاءات العامة، المؤشر الإحصائي، العدد ١٨، ١٩٩٣، ص١٤٢.
(٣) المؤتمر الرابع لرجال الأعمال السعوديين، مرجع سابق، ص٣٧.
(٤) وزارة الصناعة والكهرباء، منجزات خطط التنمية ١٣٩٠ـ١٤٠٦هـ/ جدول ٦٠ / ص٢٣٣.
(٥) وزارة الصناعة والكهرباء، المسح الصناعي عام ١٩٩٠.

وتشير نتائج متابعة خطة التنمية الخامسة ١٤١٠/ ١٤١٥هـ (١٩٩٠ـ١٩٩٥) إلى أن تقديرات فرص العمل المتاحة بالقطاع الخاص عام ٤٠٩/ ١٤١٠ هـ (٨٩/ ١٩٩٠ تقدر بـ ١٤٧ , ٥ ملايين فرصة عمل، أما في عام ١٤١٤/ ١٤١٥هـ (٩٤/ ١٩٩٥) فإن تقديرات هذه الفرص تصل إلى ٣٥٢ , ٥ ملايين فرصة عمل بزيادة تصل إلى ٢٠٥ آلاف فرصة عمل [١].

(٦) تطور أداء القطاع الخاص الصناعي:

إن تاريخ القطاع الصناعي قصير نسبيا بالمقارنة بقطاع الصناعة في بعض الدول النامية، فحتى عام ١٣٩١هـ (١٩٧١) لم يكن بمدينة الرياض سوى ٨١ مصنعا، ويتميز هذا القطاع بصغر الحجم من حيث كثافة رأس المال أو العمالة، وتتخذ معظم مشروعاته شكل المشروعات الفردية أو التضامن أو المشروعات ذات المسؤولية المحددة، ففي عام ١٤٠٣هـ (١٩٨٣م) بلغت نسبة رأس مال المشروعات الفردية إلى إجمالي رأس المال المستثمر في قطاع الصناعة ٣١٪، والتضامن ١١٪ والشركات ذات المسؤولية المحددة ٤٪ والشركات المساهمة ١٣٪ بالإضافة إلى صغر حجم السوق، فالأسواق الداخلية محدودة. [٢]

هذا وتتراوح نسبة مساهمة الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بين ٣٠٪ عام ١٩٨٥، ٣٥٪ عام ١٩٩٣ وتصل هذه النسبة إلى ما بين ٢ , ٨٪ إلى ١ , ٩٪ بالنسبة لمساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة. [٣]

وعن إنتاجية العمالة في القطاع الصناعي يلاحظ استمرار انخفاضها من ١٥٧٥٥٠ دولارا للعامل عام ١٩٨٠ إلى ٩٣٩٢٧ دولارا عام ١٩٩٢ ثم إلى ٣٦٥ , ٨٥ دولارا للعامل، وذلك في عام ١٩٩٣ كما أن أعداد العمالة المشتغلة في هذا القطاع لا تزيد بشكل ملحوظ نتبين منه قدرته على استيعاب المزيد من الخريجين، ففي عام ١٩٨٠ كان عدد العاملين في القطاع الصناعي ٤١٨ ألف عامل بلغت ٦٣٤ ألف عامل عام ١٩٩٣ بزيادة بلغت ٢١٦ ألف عامل خلال ١٣ عاما. [٤]

هذا وتبلغ عدد المصانع المنتجة المرخصة بموجب نظام استثمار رأس المال الأجنبي ٢٠٩١ مصنعا حتي نهاية عام ١٤١٣ (١٩٩٣) ويعمل فيها ١٨٠٩٥٧ عاملا ويبلغ تمويل هذه المصانع حوالي ٥ , ١٤٣ بليون ريال. أما عن التراخيص الصناعية الصادرة في هذه الفترة كانت لـ

---

(١) مجلس الغرف التجارية والصناعية، الدور المتنامي للقطاع الخاص، مرجع سابق، ص١١.
(٢) د. عايدة سيد خطاب، خصائص الشركات المختلطة بالقطاع السعودي.... مرجع سابق، ص ٣٠٧.
(٣) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٤، ص ص ٢٥١ـ٢٥٤.
(٤) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٤، مرجع سابق، ص ص ٢٥٦ـ٢٥٨.

١٦٤٦ مصنعا يعمل فيها ٩٢٤٦٠ عاملا بإجمالي تمويل قدره ٦٣ بليون ريال [١].

(٧) تطور أداء القطاع الخاص الزراعي:

ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الزراعي الانتاجي المحلي الإجمالي من ٦ , ٤٪ عام ١٩٨٥ إلى ٦ , ٦ عام ١٩٩٣[٢]، وزاد نصيب الفرد من الناتج الزراعي من ٣٠٨ دولار إلى ٤٦٢ دولار خلال نفس الفترة، وتطورت الصادرات الزراعية من ١١٤ مليون دولار إلى ٤٥٤ مليون دولار خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٢ وبلغ معدل النمو ٣ , ١٢٪ خلال ٨٠ـ١٩٩٠ في مقابل انخفاض الواردات الزراعية من ٤٨٦٢ مليون دولار عام ١٩٨٠ إلى ٣٥٣٢ مليون دولار عام ١٩٩٢، وبلغ معدل النقص خلال الفترة ٨٠ـ١٩٩٠ (٣ , ٢٪) ونسبة ٣ , ١٨٪ بين عامي ١٩٩١ , ١٩٩٢، وصحب ذلك انخفاض في نصيب الفرد من الواردات الزراعية من ٣٤٦ دولار عام ١٩٨٥ إلى ١٨٢ دولار عام ١٩٩٢. [٣]

ومن أهم المحاصيل الزراعية في المملكة القمح الذي تطور إنتاجه من ثلاثة آلاف طن قبل عام ١٣٩٠هـ (١٩٧٠) إلى ٦ , ٣ ملايين طن عام ١٤٠٩ (١٩٨٩م) وتحولت المملكة إلى مصدر لهذه السلعة الرئيسية، كما تطور إنتاج الخضراوات والفواكه من ٦٧٠٠ طن عام ١٩٧٠ من الخضراوات إلى ٦ , ٢ مليون طن عام ١٩٩٠ مما حقق اكتفاء ذاتيا في كثير من أنواع الخضراوات وتطور إنتاج الفاكهة من ٤٧٠ ألف طن إلى ٧٩٢ ألف طن خلال نفس الفترة [٤].

المبحث الثالث

التحديات التي تواجه القطاع الخاص واستشراف السياسات الاقتصادية الجديدة التي ترفع من كفاءته وأدائه

كان للقرارات المالية والتنظيمية من قبل الحكومة أثر واضح في تفادي تراكم المديونيات على منشآت القطاع الخاص، وفي قدرتها على تصريف منتجاتها في الأسواق والقليل من المخزون الراكد والطاقات غير المستغلة، كما ساهم اتباع الأساليب التخطيطية السليمة في حماية هذه المنشآت من المعاناة بالاختلالات الخاصة باستيراد المواد الخام ومستلزمات الإنتاج أو تمويل رأس المال العامل.

---

(١) مصلحة الإحصاءات العامة، المؤشر الإحصائي العدد ١٨، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣، ص ٥٢ـ٥٣.

(٢) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي لعام ١٩٩٤، مرجع سابق، ص ٢٤١.

(٣) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٤ مرجع سابق، ص ص ٢٤٥ـ٢٤٦.

(٤) وزارة الإعلام، عشرون عاما من انجازات التخطيط التنموي ١٣٩٠ـ١٤١٠ (١٩٧٠ـ١٩٩٠) الرياض ١٩٩١م، ص ص ٧٣ـ٧٥.

ورغم ما تعرفنا عليه في المباحث السابقة من التطورات الجيدة في أداء القطاع الخاص في المملكة فإنه مازال يواجه العديد من المشكلات والمستجدات الداخلية والخارجية التي تلزم مواجهتها. ولعل أهم هذه التحديات ما يتعلق بالقطاع الخاص نفسه من حيث الإدارة والتنظيم والتمويل، وهناك تحديات أخرى ناشئة عن السوق المحلي وما يشهده من تطورات مستمرة، هذا بجانب الأسباب الخارجية التي قد تؤثر تأثيرا بالغا على نشاط القطاع الخاص السعودي كظاهرة الإغراق وتحرير التجارة الدولية وظهور التكتلات الاقتصادية الإقليمية والتحول إلى القطاع الخاص في الكثير من بلدان العالم.

ولا شك في أن كل ما ذكرناه سابقاً يدعونا إلى البحث عن تطوير الإجراءات والتدابير المساعدة على الأداء الجيد للقطاع الخاص والتي نجمل أهمها فيما يلي:

(١) تنوع القاعدة الاقتصادية، وزيادة مساهمة القطاع الخاص الصناعي في الناتج القومي الإجمالي طبقا لما جاء في أهداف الخطط الاقتصادية لتخفيف اعتماد الاقتصاد الوطني على قطاع النفط وتبعيته للتقلبات الاقتصادية العالمية، فما زالت الصناعة السعودية [١] تساهم بنسبة ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، على حين تصل هذه النسبة في دول حديثة التصنيع مثل كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج وسنغافورة إلى أكثر من ثلاثة أضعاف ذلك، ولا يزال البترول يمثل نسبة كبيرة من إجمالي صادرات المملكة.

(٢) تطوير السياسة التجارية التسويقية بما يتطلب إعادة النظر في التوزيع الجغرافي لصادرات المملكة وفتح أسواق جديدة لتجارتها مع العالم الخارجي بدلا من التركيز على الأسواق الغربية، والاهتمام بالتجارة البينية فيما بين المملكة والبلدان العربية ذات الأسواق الضخمة كمصر لتصريف منتجات المملكة تفاديا للقيود والإجراءات الحمائية من جانب الدول الصناعية على المنتجات السعودية. [٢]

هذا بالإضافة إلى تعريف رجال الأعمال السعوديين بكافة الإجراءات والأنظمة التجارية والترتيبات التفضيلية والأسواق والفرص المتاحة للمبادلات التجارية من خلال إنشاء شبكة معلومات تجارية حول الأسواق العربية الإفريقية. وفي هذا الصدد يمكن للقطاع الخاص السعودي إقامة علاقات مع المشروعات المماثلة في الخارج لتعريض النقص في المعرفة الفنية

---

(١) د. محمد علي السقاف، آفاق تجربة التصنيع في المملكة ومقارنتها بتجارب دول حديثة التصنيع، سلسلة إصدارات إدارة الأبحاث الاقتصادية، بنك القاهرة السعودي، جدة، سبتمبر ١٩٨٩، ص٨.

(٢) د. سيد شوربجي، أثر الإجراءات الحمائية في الدول الصناعية على التجارة الخارجية للدول الإفريقية جنوب الصحراء، مجلة كلية التجارة ـ جامعة المنصورة، العدد الخامس لعام ١٩٩١م، ص ٤٤٧.

والتسويقية، حتى تتفق مواصفات السلع وتوقيتات عرضها مع طلبات الأسواق العالمية.[1]

كما يمكن للقطاع الخاص السعودي، بما يمتلكه من قدرات متعددة، المشاركة في تجارة الخدمات التي تشتمل على الاتصالات والنقل والتأمين والطيران المدني، وما إلى ذلك من صور الخدمات البنكية وغيرها، إذ تقدر حجم تجارة الخدمات بحوالي ٢٠٪ من تجارة السلع الدولية.

وفي مجال تنمية الصادرات يجب تنسيق السياسات لتنميتها من خلال تخفيض الرسوم مما يؤثر على تكاليف إنتاج الشركات، ويمكنها من المنافسة للسلع الأجنبية في أسواق التصدير، ومن التوسع في الاتفاقيات التجارية وتنشيط دور الملحقين التجاريين بالدول ذات الإمكانات الاستيرادية والاستفادة من المعاملة الجمركية التفضيلية في أسواق التصدير.

(٣) السياسة النقدية والمصرفية ومتطلبات المرحلة القادمة: يكتسب النشاط المصرفي أهمية بالغة بحكم كونه أحد أهم ركائز القطاع الخاص السعودي من ناحية، وبما يوفي من إمكانيات تمويلية وإئتمانية لازمة لقيام القطاع الخاص بدوره المنشود. وإن الدعوة تبني سياسة فتح المجال للقطاع الخاص للقيام بهذا الدور تتطلب أن تقوم السياسة النقدية بدورها في التمويل اللازم من خلال طرح مؤسسة النقد السعودي لسندات تنمية طويلة الأجل مضمونة من الحكومة بهدف استيعاب فائض موارد البنوك التجارية واستقطاب أموالها وودائعها بالخارج مستخدمة هذه الحصيلة في إقراض القطاع الخاص. كما يمكن للسياسة النقدية حث البنوك على رفع النسبة الخاصة بالموجودات التي يجب الاحتفاظ بها داخل المملكة، لا سيما في مجال الأوراق المالية المحلية أو السندات الحكومية، هذا بالإضافة إلى حماية عمليات البنوك الإقراضية من خلال إنشاء إدارة مخاطر الائتمان وتجميع المعلومات عن مديونية العملاء المقترضين والبحث عن حل لها.

(٤) تنمية أسواق المال وتوسيع حجم ونطاق الشركات المساهمة:

إن نسبة كبيرة من هيكل الشركات والمؤسسات السعودية يمكن أن تسمى بالمؤسسات الفردية الصغيرة ذات رأس المال الأقل من مليون ريال، وتوظيف عمالة أقل من عشرة أفراد، وتصل نسبة هذا النوع من الشركات إلى حوالي ٦٧٪ من إجمالي عدد الشركات، ويتطلب[2] هذا

---

(١) د. سيد شوربجي الجماعة الأوربية الموحدة وعلاقاتها الاقتصادية مع دول شمال أفريقيا، مجلة كلية التجارة ببنها، جامعة الزقازيق، ١٩٩٣، ص ٣٩.

(٢) المؤتمر الرابع لرجال الأعمال السعوديين (نحو أفضل السبل لزيادة مساهمة العمالة السعودية في القطاع الخاص، الرياض ١٤٠٩هـ) يونيو ١٩٨٩، ص٧٠.

يذكر أن حوالي ٩٠٪ من الشركات المختلطة في المملكة تمثل الشركات ذات المسئولية المحدودة التي تتركز في قطاعات مواد البناء والصناعات الكيماوية والمعدنية، راجع د. عايدة سيد خطاب، خصائص الشركات .... مرجع سابق، ص٣١٩.

الوضع من الدولة تشجيع قيام الشركات المساهمة إلى تجميع العديد من المساهمين أصحاب المدخرات، ويذكر أن عدداً من الخاصة قد انشىء من أجل اقتناص الفرصة دون دراية كافية ولمجرد الاستفادة من القروض التي تمنحها الصناديق الإقراضية المتخصصة لتلك الشركات.

كما يذكر أن حركة التداول للأسهم تتفرق بين ١١ وحدة تداول مركزية في البنوك المحلية لا تجمع بينها طريقة فعالة للتداول. ومن بين مجموع الشركات المساهمة القائمة بالمملكة توجد عشر شركات لا يتم تداول أسهمها إلا نادرا. أما بقية الشركات فلا يتم تداول أسهمها بالفاعلية المطلوبة حيث لم تشكل نسبة الأسهم المتداولة إلا ٤ , ٢٪ من إجمالي الأسهم المصدرة.

(٥) ترشيد سياسة الحوافز والإعانات الممنوحة للقطاع الخاص بما يواكب كفاءته الإنتاجية:

تعددت صور الحوافز والإعانات لقطاعي الصناعة والزراعة حيث القروض المدعومة، والإعفاء الضريبي، وبرامج شراء منتجات المصانع بسعر مجز، دون أن يتم تنويع وتوزيع الإعانات بحسب إولويات صناعية محددة، فكل المشروعات الجديدة حصلت تقريبا على نفس القدر من الحوافز والإعانات.

ولوحظ في تنفيذ وإنشاء المشروعات الصناعية تكرار العديد منها بشكل أثر على حجم استغلال الطاقات الإنتاجية الجديدة وأرباحها، ويؤكد ذلك ما توصلت إليه الدراسة الميدانية التي أجرتها الغرفة التجارية في الرياض عن استغلال الطاقة الإنتاجية في القطاع الخاص في المملكة من أن بين ٢٢٦ مؤسسة صناعية شملتها الدراسة كان حوالي ٥٠٪ منها تعمل بطاقة إنتاجية تقل عن ٦٠٪ وذلك في عام ١٩٨٣ أي قبل ظهور آثار تراجع أسعار النفط، كما تبين من هذه الدراسة أن حوالي ثلث مجموع العينة كانت تعمل بطاقة إنتاجية عن ٤٠٪ عام ١٩٨٦[1].

وبطبيعة الحال فإن عدم استغلال الطاقة الإنتاجية لهذه المؤسسات الصناعية يساهم في تفاقم المشكلات المالية الناشئة عن التأخير في تسديد الديون المستحقة للمؤسسات الحكومية المقرضة وللبنوك التجارية مما أدى إلى تراجع خطير في ربحية البنوك التي توسعت في الإقراض الصناعي، وقد جاء في تقرير الغرفة التجارية والصناعية بالرياض في عام ١٩٨٥ أن هناك ما يتراوح بين ٣٠٪ ـ ٣٥٪ من المشروعات الممولة من صندوق التنمية الصناعية غير قادرة على سداد ديونها، وتحتاج إلى إعادة جدولة هذه الديون. ونظرا للرغبة في تحقيق الاكتفاء الذاتي في

---

(١) الغرفة التجارية والصناعية بالرياض، دراسة حول الراهن للقطاع الخاص ودوره في الاقتصاد السعودي، مارس ١٩٨٦.

المجالات الصناعية والزراعية فقد أدى إلى ضياع الموارد في مشروعات مكررة، وعلى ذلك يستوجب الأمر تنسيق برامج التصنيع والإستفادة الجيدة والقصوى من برامج الدعم الحكومي المختلفة. (١)

وفي دراسة أخرى أجريت على رجال الأعمال السعوديين (٢) الذين لم يسبق لهم الاستثمار في الصناعة وجد أن ٥٧٪ منهم يميلون إلى الدخول في المجال الصناعي بسبب دعم الدولة وتشجيعها على الاستثمار، وتعد المملكة العربية السعودية من أوائل الدول التي تقدم الحوافز للمنشآت الخاصة، إذ تأتي في المرتبة الأولى بالنسبة لثلاثين دولة تقدم الحوافز والدعم لهذه المنشآت.

مما سبق يتضح جليا ضرورة مراجعة سياسة الدعم والإعانات المقدمة للقطاع الخاص، بحيث تقدم للمشروعات الجادة ذات الجدوى الاقتصادية، وبخاصة تلك التي تحقق مضافة عالية، وتستخدم العمالة المتوافرة في الدولة.

ورغم ما تقدمه الدولة من دعم وحوافز وقروض فإن التمويل المباشر من قبل القطاع الخاص لهم يتعد نسبة ٢٥٪ من إجمالي التمويل في قطاع الصناعة حتى عام ١٩٩٢ وذلك مع ما يتوفر للقطاع الخاص من سيولة كبيرة، ويبلغ إجمالي رؤوس الأموال المدفوعة من قبل القطاع الخاص في القطاع الصناعي ٣٠ بليون ريال حتى عام ١٩٩٢، وبالمقارنة مع إجمالي الاستثمارات في صناعة البتروكيماويات البالغة حوالي ٤٠ بليون ريال حتى نفس السنة يتضح أن إجمالي رؤوس الأموال الخاصة في العديد من الصناعات تقل عن إجمالي الاستثمار في صناعة واحدة. (٣)

(٦) التكامل الاقتصادي الإقليمي ودور القطاع الخاص السعودي:

تحظى المشروعات الإقليمية المشتركة بالتأييد القوي بوصفها أسلوبا إضافيا مهما لتحقيق التكامل الاقتصادي بين مجموعة الدول الخليجية أعضاء مجلس التعاون، فاتباع نهج المشروعات الإقليمية المشتركة لتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي يتمتع بميزة مؤداها الشروع في إقامة منطقة للتجارة الحرة، مع تدفق كامل لمنتجات المشروعات الإقليمية المشتركة، وقد وصف (تنبرجن) هذه الميزة الأخيرة للمشروعات الإقليمية المشتركة (اتحاد جمركي جزئي مع خطة

---

(١) للمزيد حول هذا الموضوع راجع د. محمد هشام خواجكية، واقع الطاقات الإنتاجية في دول الخليج العربية وسبل استغلالها، مجلة التعاون الصناعي، العدد ٣٢، إبريل ١٩٨٨، ص ص ٩ـ٢٣.

(٢) الغرفة التجارية الصناعية بجدة، الاستثمار الصناعي في المملكة ١٩٨٣، ص ٥٧.

(٣) د. أحمد صالح التويجري، التنمية الاقتصادية والتصنيع، مرجع سابق، ص ٦٧.

للاستثمارات) [1]. ويمكن الاعتماد على المشروعات لخدمة أسواق التصدير.

وتعمل دول مجلس التعاون الخليجي على تركيز الجهود في القطاعين العام والخاص حيث يكون تشجيع الاستثمارات المشتركة الخاصة.

ويذكر أن المشروعات المشتركة للقطاع الخاص في دول الخليج العربية لم تكن تمثل أكثر من ٣٥٪ من إجمالي رؤوس الأموال المستثمرة في هذه المشروعات المشتركة (نحو بليوني دولار). [٢]

ويوضح الجدول التالي المشروعات الصناعية المشتركة التي مولتها البنوك التجارية السعودية ويسهم فيها مستثمرون من الدول الأعضاء بمجلس التعاون (*) (مليون ريال سعودي).

اسم البنك	عدد المشروعات	مجموع قيمة القروض	٪	اسم البنك	عدد المشروعات	مجموع قيمة القروض	٪
ك السعودي المتحد	٢	٢٣	١,٠٪	٦ـ البنك الأهلي التجاري	١٧	٢٥٤	١١,٦
ك العربي الوطني	٥	٢٣٠	١٠,٦	٧ـ بنك الرياض	٦	١٥١	٦,٩
ك السعودي الهولندي	٣	٨١	٣,٧	٨ـ البنك السعودي البريطاني	١٤	١١٠٥	٥٠,٨
سسة الراجحي المصرفية	٢	٥	-	٩ـ البنك السعودي الأمريكي	٦	١٠٥	٤,٨
ك السعودي الفرنسي	٦	١٢٣	٥,٦	١٠ـ البنك السعودي للاستثمار	٤	٩٨	٤,٥
				المجموع الكلي	٦٥	٢١٧٥	١٠٠٪

* مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد ٦٦، يناير وفبراير ١٩٩٥، ص٥٤.

وبتحليل وقراءة الأرقام المدونة بالجدول السابق يتضح أن إجمالي المشروعات الصناعية المشتركة التي مولتها البنوك التجارية السعودية ويسهم فيها مستثمرون من الدول أعضاء مجلس التعاون الخليجي بلغ ٦٥ مشروعا قدمت البنوك السعودية قروضاً لها بلغت ٢١٧٥ مليون ريال سعودي.

هذا وقد احتلت البنوك التجارية المشتركة نسبة كبيرة من تمويل هذه المشروعات المشتركة فقد بلغ إجمالي ما قدمه البنك السعودي البريطاني ٨,٥٠٪ والبنك السعودي الأمريكي نسبة ٨,٤٪ والسعودي الهولندي ٧,٣٪ ثم السعودي الفرنسي بنسبة ٦,٥٪ بإجمالي يصل إلى حوالي

---

(1) L.B. Mennes & A.J. Stoutjesdijis "Multicountry Investment Analysis, A world Bank research Pub., the John Hopkins University press Baltimore, 1985.

(٢) محمد فرج الخطراوي، التخصيصية والمشروعات الإقليمية العامة المشتركة في دول مجلس التعاون، ضمن ندوة التخصصية والتصحيحات الهيكلية في البلاد العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ديسمبر ١٩٨٨، ص ٢٣٢. كذلك راجع: الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول مجلس التعاون.

٦٥٪ وتمثل النسبة الباقية نسبة مشاركة البنوك التجارية الوطنية بالمملكة.

إن المشروعات المشتركة هي المدخل الطبيعي لترابط المصالح وخلق المشاركة الحقيقية بين المواطنين وهي التعبير عن مساهمة القطاع الخاص في مسيرة مجلس التعاون الخليجي واستغلاله للظروف المؤسسية والقانونية التي أوجدها المجلس.

ويتطلب ذلك تنسيق السياسات المالية والنقدية بين دول المجلس لتسهيل حركة التبادل التجاري وتشجيع المستثمرين على الاستثمار بحرية في أية دولة من دول المجلس بحسب ما تمليه ظروف السوق.

* * *

مراجع البحث

أولا: المراجع العربية:

أ ـ الكتب:

ـ أحمد بهاء الدين الشافعي، أهداف تنمية الصناعات الكيماوية في المملكة، الرياض، ١٩٩١.

ـ سيد حامد، تطور النظام البنكي المركزي في المملكة، معهد الإدارة العامة، الرياض، ١٤٠٢.

ـ سيد الخولي، اقتصاد النفط، دار حافظ للنشر، جدة، ١٩٩٢.

ـ سيد شوربجي، الإدارة الاقتصادية للثروة النقدية بالمملكة العربية السعودية، ١٩٩١.

ـ سيد شوربجي، المتغيرات الدولية وانعكاساتها على الأمن العربي، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية، الرياض ١٩٩٢.

ـ سيد عيسى، التنمية الاقتصادية بالمملكة، المطابع السعودية، الرياض، ١٤٠٥.

ـ صالح محمد جادالله، تدقيق الأداء وتقييم المشروعات، الرياض، ١٩٨٥.

ـ عبيد عبدالله العبيد، اقتصاد المملكة العربية السعودية، عالم الكتب الرياض، ١٩٩٤.

ـ مصطفى رشدي، مشكلة التضخم في الاقتصاد البترولي، الدار الجامعية بيروت، ١٩٨١.

ـ محمد محروس إسماعيل، اقتصاديات البترول والطاقة، دار الجامعات بالأسكندرية، ١٩٨٨.

ب ـ الدوريات:

ـ السيد أحمد عبدالخالق، دور القطاع الخاص في التنمية الصناعية بالمملكة، مجلة كلية الحقوق جامعة المنصورة، العدد التاسع، أبريل ١٩٩١.

ـ السيد أحمد عبدالخالق، التجارة الخارجية والتحولات الهيكلية في الاقتصاد السعودي، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية كلية الحقوق جامعة المنصورة، أبريل ١٩٩٣، ص٤٠١.

ـ حازم حسن، اتجاهات آراء المستثمرين حول المناخ الاستثماري في مصر، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة جامعة المنصورة، العدد ٢ المجلد ١٦، ١٩٩٢.

ـ سيد شوربجي، الجماعة الاقتصادية للوحدة وعلاقاتها الاقتصادية مع دول شمال أفريقيا، مجلة كلية التجارة، جامعة الزقازيق (بنها)، ١٩٩٣.

ـ سيد شوربجي، أثر الإجراءات الحمائية في الدول الصناعية على التجارة الخارجية للدول الإفريقية جنوب الصحراء، مجلة كلية التجارة جامعة المنصورة، العدد الخامس، ١٩٩١.

ـ صلاح السعيد، الإنتاج المحلي بين الاستهلاك والتصدير، الغرفة التجارية بالرياض، ١٤١١ هـ.

ـ أحمد صالح التويجري، التنمية الاقتصادية والتصنيع في الدول المتقدمة والنامية، التطور الصناعي السعودي كحالة تطبيقية، إدارة الأبحاث الاقتصادية بنك القاهرة السعودي، جدة، ١٤١٥ هـ.

ـ سعيد النجار، التخصيصية والتصحيحات الهيكلية، القضايا الأساسية، ضمن ندوة التخصيصية والتصحيحات الهيكلية في البلاد العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ديسمبر ١٩٨٨.

ـ أحمد منير فهمي، الوكالات التجارية في النظام السعودي والقوانين العربية، مجلس الغرف التجارية والصناعية، الرياض، ١٩٨٥.

ـ مارجريت كيلي وآخرون، سياسات التجارة الخارجية في الدول الصناعية وآثارها على الدول العربية ضمن ندوة سياسات التجارة الخارجية للبلاد العربية، صندوق النقد العربي (أبو ظبي) يناير ١٩٩٢.

ـ عبدالله المعجل، التنمية الصناعية في الخليج العربي ودور القطاع الخاص، مجلة التعاون، العدد الرابع السنة الأولى، ١٩٨٦.

ـ محمد إبراهيم منصور، النظام التجاري العالمي والقيود المفروضة على الصادرات الصناعية لدول مجلس التعاون الخليجي، العدد ١٢، السنة الثالثة، الرياض، ١٤٠٩.

ـ محمد فرج الخطراوي، مساهمة الصناعة السعودية في الاقتصاد الوطني، مجلة التعاون، أمانة مجلس التعاون الخليجي، العدد ١٢، السنة الثالثة، الرياض، ١٤٠٩.

ـ محمد فرج الخطراوي، التخصيصية والمشروعات الإقليمية العامة المشتركة في دول مجلس التعاون، ضمن ندوة التخصيصية والتصحيحات الهيكلية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ١٩٨٨.

ـ عبدالرحيم فؤاد، فكرة إقامة منطقة حرة بالمملكة، مجلة التعاون، مجلس التعاون الخليجي، العدد ٣٢، الرياض، ١٩٩٣.

ـ محمد علي السقاف، آفاق تجربة التصنيع في المملكة ومقارنتها بتجارب دول حديثة التصنيع، سلسلة إصدارات إدارة الأبحاث الاقتصادية، بنك القاهرة السعودي، جدة، سبتمبر ١٩٨٩.

ـ محمد هشام خواجيكية، واقع الطاقات الإنتاجية في دول الخليج العربية وسبل استغلالها، مجلة التعاون الصناعي، العدد ٣٢، أبريل ١٩٨٨.

ـ محمد هشام خواجيكية، آفاق التنمية الصناعية في دول الخليج العربي، مجلة النفط والتعاون العربي المجلد ١٥، العدد ٥٥، ربيع ١٩٨٩.

ـ محمد هشام خواجيكية، تجربة التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، المستقبل العربي، العدد ٩٢، ١٩٨٦.

ـ هنري توفيق، تدفق رؤوس الأموال العربية إلى الخارج، مجلة التعاون، أمانة مجلس التعاون الخليجي، العدد السادس عشر، الرياض، ديسمبر ١٩٨٩.

جـ ـ التقارير:

ـ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

ـ البنك الأهلي المصري، دور الشركات العابرة للحدود في الاستثمارات المباشرة، العددان ١، ٢، ١٩٩٢.

ـ البنك الأهلي المصري، الأوضاع الاقتصادية والمصرفية في المملكة، العدد الرابع، ١٩٨٣.

ـ الدار السعودية للخدمات الاستشارية، دور البنوك التجارية في دعم القطاع الخاص في المرحلة الحالية، إدارة الأبحاث، ١٤٠٩ هـ.

ـ الدار السعودية للخدمات الاستشارية، ملامح ومؤشرات عن النشاط الاقتصادي في المملكة، ١٩٩٠.

ـ الغرفة التجارية بجدة، مركز البحوث، ملامح النمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية، ١٩٩٢.

ـ الغرفة التجارية بجدة، استثمارات رأس المال الأجنبي في المجال الصناعي، ربيع أول ١٤٠٦.

ـ الغرفة التجارية بجدة، دليل الاستثمار الصناعي، ١٩٨٦.

ـ الغرفة التجارية بالرياض، دراسة حول الوضع الراهن للقطاع الخاص ودوره في الاقتصاد السعودي، مارس ١٩٨٦.

ـ مجلس الغرف التجارية بالمملكة، مجموعة التقارير السنوية.

ـ خطط التنمية الخمسية بالمملكة، وزارة التخطيط بالرياض.

ثالثا: المراجع الأجنبية:

-Anne, O.Kruger, "Prespectives on trade & Development, University of

Chicago Press,1990.
- L.B. Mennes & A.J. Stautjeadijis, Multicountry Investment Analysis, World Bank Research Pub. The John Hopkins Univ. Press, Baltimore,1985.
- Madarassy, Andrea And Guy P.p. "Trends inprivate investment in Thirty Developing Countries, Paper No. 6, IFC, Washington, 1990.
- World Bank Research Observer Vol. 7, No.1, Private Investment & Macroconomic Adjustment, A suwey by Luis Server, 1992.
- World Bank, Vol.1, No. 1, Stabilization Policies In Developing Countries, Liaquat Ahmaed, Jan. 1986.
- World Bank, World Development Report 1990.
- Todaro, Michael, Eco. Development in the Third World, N.Y., Longman Inc., 1989.
- Guitiom Manuel, "adjustment & Eco. Growth: Their Fundamental Complementarity" Growth - Oriented Adjustment Programmes, Ed. by Vittorio Corbo, Washington, IMF, 1987.